



المناضل-ة

للتواصل معنا
mounadila2004@yahoo.fr

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.almounadila.info

عمالية • نسوية • شبيلية • أممية

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

● / جريدة شهرية / مدير النشر: إسماعيل المنوزي / العدد 59 / مارس - أبريل 2015 / الثمن: 5 دراهم

لا خلاص للكادحين إلا ببناء أدوات نضال طبقية وتعزيز الروح الوجدانية

طنجة: مناطق التصدير الحرة، بشاعة الاستغلال والمقاومة العمالية:
نموذج مصنع رونو- نيسان (ص 11-14)



ضمن هذا العدد:

الإتحاد الاشتراكي: من أصول شعبية راديكالية إلى حزب برجوازي سافر، ومنحط.

المغرب: انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان | أين الثروة؟ لن يطرح السؤال أبدا*

النظام المغربي يستعمل الأشقاء السوريين اللاجئين لتنفير الكادحين من الثورة

المؤتمر الوطني السابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

تكريس التوافق مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل وغياب الإستراتيجية النضالية.

رسائل إلى مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» داخل الإتحاد المغربي للشغل:

«المفاوضات» مع البيروقراطية :

لا لمساومات تفكيك «التوجه الديمقراطي» والحد من كفاحه لصد الهجوم على حقوق الشغيلة ومكاسبها.

العمل الطلابي الوجداني على ضوء تقييم عمل لجنة المتابعة الوطنية

الشرق الأوسط، شمال إفريقيا:

السيرورة الثورية في قبضة القوى الرجعية

فلسطين، الوضع والمهام

المغرب: انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان

بقلم: فوره مام

لم يتوقف النظام الاستبدادي عن قمع الأشكال الاحتجاجية المطالبة بتحسين الوضع المعيشي منذ تراجع حركة العشرين من فبراير الجماهيرية، حيث سجل قمع الحركة الطلابية في مجموعة من المواقع الجامعية والزج بالطلبة في سجون ومعتقلات النظام (أكادير، طنجة، فاس وغيرها)، ناهيك عن البطش بالحركات الاجتماعية الجينية الساعية إلى تحسين ظروف الحياة و قمع نضالات الأطر التربوية في معركة بطولية خانتها البيروقراطية النقابية (أساتذة الزنانة 9) وفض مسيرات ووقفات احتجاجية لا تتجاوز مطالبها سقف التزود بالماء والكهرباء والسكن، و قمع يومي للمعتقلين، ومنع الصحافة الإلكترونية، ومتابعات قضائية لصحفيين بتهمة واهية. هذا وامتدت يد القبضة الأمنية لتخرس صوت الفنانين الشباب كان آخرهم مغني الرباب معاد الحاحد الذي حوكم مرتين بالسجن، والفنان الشاب عثمان عتيق .

حول الوضع الحقوقي بالمغرب

بعد تمرير دستور العبيد بتاريخ 1 يوليوز 2011، في مناورة للنظام المغربي الذي تجنب الاصطدام المباشر بالحركة الجماهيرية التي تدفقت إلى الشارع حاملة جملة مطالب من ضمنها: إسقاط الفساد، والعدالة الاجتماعية. احتواء ومناورة لم يكن للنظام قدرة عليهما سوى بالتواطؤ مع البيروقراطية النقابية والأحزاب المسبحة بحمد النظام ونعمه.

بعد هزيمة الحركة الشبابية وتراجع حدة الموجة الثورية بالمنطقة، انطلق النظام في شن حملة أمنية هوجاء كانت بدايتها قمع الحركة الطلابية، والعصف بحركات المعتقلين والهجوم على مساكن الفقراء في مدينة أكادير وفي كل مكان، بدعوى البناء العشوائي وغيرها من أوجه الاستبداد. في هذا السياق المأزوم والمطبوع بردة حقوقية سابقة حمل تقصد: غير مسبوق- في سجل البلد، يأتي تقرير المنظمة الدولية لحقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش، الذي انتقد الوضع الحقوقي بالمغرب، و قد جاء في نص التقرير أنه: «بعد ثلاث سنوات من اعتماد المغاربة لدستور جري جديد، لا زالوا ينتظرون الإصلاحات القانونية وغيرها من تلك اللازمة لتفسيه».

مرت ثلاث سنوات على الدستور الجديد ولزال الوضع على حاله، بل شهد إنكاسا غير مسبوق، تمثلت في محاولة إجهار الدولة على طفيف المكاسب العمالية في استعداد حثيث لتمرير قانون ضرب أنظمة التقاعد، وضرب القدرة الشرائية للطبقات الشعبية الفقيرة بالتخلص كليا من صندوق المقاصة وإغراق البلد في دوامة ديون غير منتهية. قصف منظم للحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين المغربي هسي المحصلة النهائية بعد خفوت التمد النضالي، مع كل هذا لازالت الأحزاب المسماة إدارية - ملكية - تطالب منذ ثلاث سنوات بتنزيل مقتضيات الدستور وقوانينه المنظمة . لم يقدم الدستور شيئا يذكر اللهم النجاح في الالتفاف على الحركة الشبابية وريح المزيد من الوقت لرص الصف استعدادا لما هو قادم من هبات شعبية .

لم يستثن التقرير الحقوقي وضع حرية التعبير بالبلد حيث أكد على أن «المحاكم المغربية سجن متظاهرين ومنتقدين



و تم الزج بهم في السجون بسبب مشاركتهم في مظاهرات للمطالبة بتقرير المصير. فعندما يصبح للنشاط السياسي المناهض للحكم المغربي بالصحراء الغربية دور في إظهار زيف المنظمات الحقوقية المالية للنظام، فإن هذه الأخيرة تعتبر المس بالوحدة الوطنية «خطأ أحمر، وبالتالي، لا حقوق للمعارضين في هذه الرقعة الجغرافية المقدسة. لم يستثن التقرير أيضا حالة الاكتظاظ بالسجون المغربية التي تعيش أوضاعا غير آدمية، بالإضافة إلى حالات التعذيب المتواصلة في مخافر الشرطة والمعتقلات، إذ أن المغرب لم يقطع أي مسافة حقوقية إيجابية في هذا الجانب. فالنظام المستبد لا يمكن أن يحكم الفئات الشعبية المفقرة سوى بقبضة أمنية مشددة تختلف حدتها وأشكالها من منطقة لأخرى كما تختلف سياقاتها السياسية.

شهادة زور لصالح نظام مستبد :

لم يرق التقرير إلى مستوى ادانة كاملة للوضع الحقوقي في المغرب، بل تضمن نقطا سميت إيجابية لصالح الدولة. فقد اعتبرت المنظمة الدولية أن هناك تطورا فيما يتعلق بتنفيذ المغرب سياسات جديدة تجاه المهاجرين، ومنح الإقامة القانونية لأولئك الذين اعترف بهم وكالة

أصدرت بلاغا إنتقدت فيه تقرير هيومن رايتس ووتش لأنه يبخس عمل المملكة الحقوقي و يكون المغرب حقيق مجزأت هامة في مجال حقوق الإنسان. منجزات اكتوى بها المناضلون الديمقراطيون في محاكم المملكة، وهذه شهادة لهيومن رايتس ووتش: «المحاكم المغربية سجن متظاهرين ومنتقدين على أساس القوانين القمعية الخاصة بالتعبير، أو بعد محاكمات غير عادلة»، آخرهم المناصلة وفاء شرف التي حوكت بالسجن مدة سنتين والمعتقلون التسعة لحركة المظلمين بالرباط، ومناضلو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتاحة مفتوحة لكل من جاهر بالمعارضة في وجه الاستبداد والظلم.

تناول التقرير أيضا حالة القمع المتواصل بالصحراء الغربية، التي أصبحت منطقة معسكرة بالكامل بعد انتفاضة الفقراء سنة 2010 بأكديم إيزيك، حيث قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات المغربية تمنع كل المظاهرات المطالبة بتقرير المصير، وأن التقارير الدولية تشير إلى ارتكاب السلطات لأعمال تعذيب واحتجاز تعسفي ضد الناشطين الصحراويين المطالبين بتقرير المصير. كما أن صحراويين أجبروا على الادلاء باعترافات تحت التعذيب،



على أساس القوانين القمعية الخاصة بحرية التعبير، أو بعد محاكمات غير عادلة (ونذكر في هذا السياق سجن الفنان الشاب مغني الرباب عثمان عتيق Mr. Crazy، البالغ من العمر سبعة عشر عاما الذي جرمه القضاء البرجوازي بتهمة إهانة رجال الشرطة، ناهيك عن إخراس الصحفيين المعارضين للنظام «المفترس» ...

قمع حرية التعبير بالمغرب ليس بالشيء الجديد، فمنذ عقود من الزمن تعددت أوجه قمع الصحفيين من منع الكتابة (على المرباط) إلى السجن في حالة الصحفيين (رشيد نيني وعلى أنزلا)، ناهيك عن منع مواقع إلكترونية وجمعيات مدنية لمعارضين سياسيين «جمعية الحرية الآن» والتضييق المستمر على أنشطة الجمعيات الحقوقية «منظمة العفو الدولية» و مؤخرًا نشاط منظمة «فريدريش نيومن بالرباط»

جاء في التقرير : «منعت السلطات المغربية عشرات الاجتماعات السلمية الخاصة والعمومية التي نظمها جمعيات حقوق الإنسان؛ متراجعة عن تسامح طويل الأمد مع مثل هذه التجمعات، كما رفضت السلطات أيضا الاعتراف القانوني بجمعيات حقوقية جديدة أو موجودة منذ مدة طويلة على حد سواء». بالإضافة إلى الاتهامات المتواصلة لوزير الداخلية المغربي و هجوم مخابيل الاعلاميين على تلك المنظمات واتهامها بتلقي الدعم الخارجي كما هو الحال بالنسبة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان (amd).

لا جديد إذا تحت شمس حكم تسلطي يستعمل منظمات حقوقية صنعها لتلميع صورته بالداخل والخارج، آخرها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان التي

الأمم المتحدة للاجئين، وغيرهم من المهاجرين الذين انطبقت عليهم معايير الأهلية الصارمة. قال إريك غولدشتاين نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش: «إن المغرب يواصل تنفيذ سياسته الوطنية الجديدة للهجرة، التي تتجاوز المقاربة الأمنية لتشمل الجوانب الانساني والحقوق، لتسوية وضعية المهاجرين السريين من خلال تمكينهم من الحصول على تصاريح الإقامة القابلة للتجديد، مما يخول لهم مجموعة من الحقوق، من بينها الشغل والصحة والتعليم»

في حقيقة الأمر، لم يرق المغرب سو إلى تنفيذ أملاءات الاتحاد الأوربي محاصرة تدفق المهاجرين الفارين إليه من لبيب الحرب والجوع ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يلعب دور المستقبل الدائم للمهاجرين الأفارقة، مقابل مساعدات مالية يحصل عليها هذه الخدمة الوضعية التي سميت إنجازا حقوقيا بمنح المهاجرين أوراق إقامة دائمة. لاتغطي المنظمة الحقوقية الدولية كل أوجه انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب، فبالطبعة العاملة، وهي الأكثر استغلالا، تتعرض لقصف يومي ومستمر لحقوقها النقابية. فالقصل 288 من القانون الجنائي لم يحظ باهتمام حقوقي من لدن المنظمة المذكورة خصوصا وأن الدولة قررت مراجعتها بعد اتفاق مع النقابات دون التزام بتنفيذ ما اتفق عليه. فتجريم العمل النقابي والزج بالعمل في دوامة استغلال مفرط وامتصاص الأرباح من عرقهم ودمائهم في المصانع والضيعات الفلاحية لا يدخل ضمن اختصاص المنظمة المذكورة، أم أن استغلال وقمع العمال والعاملات في نظرها ليس انتهاكا لحق من حقوق الإنسان !!!

لن تقدم الدولة أدنى تنازل للطبقات المستغلة والمفقرّة دون حركة نضالية واسعة ومنظمة تنخرط في نضالاتها جمعيات ونقابات ومنظمات ديمقراطية مدافعة عن صون كرامة وحقوق الفئات المهمشة . مهما بلغت تقارير المنظمات الحقوقية الدولية من حدة في نقدها الذي لا يمس الجوهر الحقيقي لانتهاكات حقوق الإنسان، ومهما بلغت وعود الحكام ورجال الأعمال بالإصلاح، فلن يقدموا تنازلات تذكر دون ضغط من أسفل. فالعمال والعاملات هم/هن القوة الوحيدة القادرة على الدفاع عن حقوقها وعن حقوق بقية الكادحين، فلا سبيل آخر أمامهم غير التنظيم والنضال لضمان الكرامة الكاملة .

أين الثروة؟ لن يطرح السؤال أبدا*

بقلم: وائل المراكشي

انعقد «المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة» بمراكش سنة 2014، واستعرض فيه ممثلو المغرب الرسميين عبارات العزم على دخول دول الشفافية ومحاربة تهريب الأموال، وقام نقاش داخل البرلمان حول مشروع قانون ضمن ميزانية 2014 حول «استرداد الأموال المهربة بطرق غير قانونية إلى الخارج»، لكن ذلك لم يكن في الحقيقة سوى حيلة حرب للإلهاء في الوقت الذي يجري فيه تهريب الثروة عبر أكثر من قناة إلى الخارج.



يزيد على 2200 حسابا بمجموع وائع بلغت مليار و600 مليون دولار أمريكي.

تسريب يضيف عري إلى عري حكومة عاجزة

تزامن هذا التسريب مع انتهاء المهلة التي حددتها «حكومة المغرب» لكل المغاربة الذين أودعوا أموالا بالبنوك خارج المغرب لإدخالها للبلد مقابل إعفاءهم من المتابعات القضائية وما يترتب عن جرائم التهريب المالي والتهرب الضريبي من عقوبات.

إن اندراج تحويل هذا المبلغ في إطار «جرائم التهريب المالي»، تشير إليه طبيعة هذا المصرف السويسري وطبيعة زبائنه، فهو ثامن أهم مصرف في العالم، وله عملاء مقربون من نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك، والرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، والرئيس السوري بشار الأسد. وتكشف الوثائق المسربة أن هذا البنك استفاد من التعامل مع تجار سلاح والتماس يستخدم في تمويل الحروب، وزعماء ديكتاتوريين من العالم الثالث، ومجندي أطفال في أفريقيا.

لكن القصر له رأي آخر عبر عنه محاميه في باريس السيدان هشام الناصري وأوريليان هاميل الذين صرحا بأن حساب الملك وصديقه السركتير فتح في احترام تام للقوانين المغربية الجاري بها العمل في هذا المجال... هكذا فقط دون تحمل عناء إثبات ذلك، وكان التصريح وحده كاف لتصديق «قانونية» هذا العمل، وكأن تهريب الأموال «بالقانون» سيكون أمر مقبولا.

لا بد أن حكومة الواجهة التي نصبتها الحكومة الفعيلة للملك ستقف عاجزة أمام كون المال الموجود في الخارج مملوكة لنفس الجهة التي نصبتها.

مرحبا بعملتنا القادمة من الخارج في الوقت الذي يجاهد عمال المغرب بالمهجر، ويعانون الأُمريين، لإدخال العملة الصعبة استجابة لنداءات «الواجب الوطني» التي يطلقها نظام يهيمه رصيد احتياطي الدولة من العملة الصعبة أكثر من وضعية هؤلاء المهاجرين، تنسل هذه العملة في قنوات التهريب إلى البنوك الأجنبية.

وفي الوقت الذي يتفانى فيه أيديولوجيو النظام في سرد ما يعيق الاقتصاد الوطني، ويشل منافسيته، مكرزين على ارتفاع الأجور وثقل نفقات صندوق المقاصة... الخ، يسكتون في ضعة ومسكنة عن هرب الأموال

النظام المفترس

«أين الثروة؟».. من الطبيعي أن يطرح ممثلو الطبقات الفقيرة والمستغلة هذا السؤال، لكن أن يرد على لسان ممثل الطبقة السائدة، التي نهبت البلد واستنزفت ثرواته، فذلك من قبيل النفاق المفضوح. ولن تتأخر الفضيحة كثيرا حيث نبع الجواب من الأقبية السرية لأحد بنوك سويسرا التي فتحت حسابات سرية لإيداع الأموال المهربة. «أين الثروة؟».. السؤال الذي قضى من أجله المناضلون نحبهم في السجون تحت التعذيب ولحقهم الاختطاف والاعتقال والنفي، وهو نفسه السؤال الذي يحاكم بسببه النقبائون ويقمع المعلنون ويعتقل الطلبة.

طبعاً الثروة توجد في يد الرأسمال المحلي، وجزء كبير منها يتم تملكه لرأسمال الأجنبي عبر سياسة الخصوصية والتدبير المفوض. هذا دون نسيان نزيف الثروة على شكل نقل الأرباح إلى الخارج، ونقل الأموال المنهوبة إلى الخارج، إضافة إلى التهريب الضريبي... كلها شقوق واسعة تمتص الثروة المخلوقة من طرف منتجي القيمة بالمغرب.

جزء من هذه الثروة المهربة فضحه تسريب من البنك السويسري HSBC Private Bank لائحة طويلة من أصحاب الحسابات المالية السرية، تضم اسم ملك المغرب الذي قام بتحويل ثمانية ملايين يورو بين خريف 2006 ومارس 2007. أي ما يعادل 86 مليون درهم اليوم. يتعلق الأمر بجزء صغير فقط، فثروة الملك الشخصية للملك قدرتها مجلة «فوربس» سنة 2014 بـ 1.8 مليار يورو.

إن تاريخ القوانين البرجوازية هو تاريخ خرقها من طرف واضعيها، فتهريب هذا المبلغ تم خارج القانون المغربي الذي يمنح على المغاربة المقيمين في المغرب فتح حسابات مالية خارج بلدهم، ويعاقب بالسجن كل من هرب الأموال إلى الخارج. طبعاً فهذه القوانين موجهة ضد الكادحين وليس ضد طبقة الرأسماليين.

لا يتحصر هذا التهريب في شخص الملك وحده، بل يشمل كل طبقة البرجوازيين التي تحكم الملكية باسمها ونياية عنها، حيث يحتل المغرب الرتبة السابعة والثلاثين من أصل 203 دولة المدرجة في التسريب، والرتبة الخامسة عربياً وراء كل من السعودية ولبنان ومصر والامارات العربية المتحدة حيث فتح 1068 مغربي ومغربية ما

ديغول.. بن بركة، ما اعرفه عنهم، دفاتر وجهة نظر 29.

دخان المؤامرة لتغطية الفضيحة

سارعت الأقلام الرجعية لتخفيف وقع التسريب، بعزوه إلى أعداء المغرب السرمديين الساعين لتطليخ صورته في الخارج، وعرقلة مساره التنموي وأوراشه الإصلاحية، إلى آخر سيمفونية تملق أهداب الاستبداد.

يُراد لحمة الدفاع عن القصر لا تزال بعض أصداء هؤلاء الإنسانيين تتردد في القرن الواحد العشرين الذي أعقب قرن ثورات وثورات مضادة أظهرت حقيقة واضحة وجلية وهي استحالة إقناع الحكام المستبدين والطبقات السائدة بالحوار أو التلويح بقيم أخلاقية، كالصيغة التي أنهى بها علي أنوزلا مقاله حول الموضوع؛ «والمواطنة الحقيقية ليست مجرد شعارات أو خطب وإنما هي مجموعة من القيم التي تتطلب من الجميع الدفاع عنها وحمايتها وأهم من ذلك التساوي في احترامها». (أنوزلا يكتب عن الملك وأسرته، بديل، 13 فبراير 2015).

أفراد المستبشرين، بإعادة تنظيم المجتمع وفق قواعد أخلاقية وقيمية تطف مأسية، وشدة البؤس الذي يلحق بالكادحين. راكم صنف المنظرين هذا آلاف الكتب والمنشورات حول هذا الإمكان، بينما شق الرأسمال طريقه بتراكم بدائي قضى على إمكانية انتعاق البلدان المتخلفة، وراكم الرأسماليون الملايين والملايير، ودفعوا الثروة إلى المزيد من التمرکز في أيدي قلة قليلة.

لا تزال بعض أصداء هؤلاء الإنسانيين تتردد في القرن الواحد العشرين الذي أعقب قرن ثورات وثورات مضادة أظهرت حقيقة واضحة وجلية وهي استحالة إقناع الحكام المستبدين والطبقات السائدة بالحوار أو التلويح بقيم أخلاقية، كالصيغة التي أنهى بها علي أنوزلا مقاله حول الموضوع؛ «والمواطنة الحقيقية ليست مجرد شعارات أو خطب وإنما هي مجموعة من القيم التي تتطلب من الجميع الدفاع عنها وحمايتها وأهم من ذلك التساوي في احترامها». (أنوزلا يكتب عن الملك وأسرته، بديل، 13 فبراير 2015).

الليبراليون يركبون الموجة... لصالحهم لا يفوت المعارضون من وجهة نظر ليبرالية، أي ذوو النزعة الديمقراطية الواهنة، ممثلو أقسام البرجوازية المتضررة من احتكار الملكية للسلطة والثروة، مثل هذه الفرص دون الصراخ بصوت عال لإظهار الحيف الذي يلحقهم من دور الملكية كمؤسسة سياسية واقتصادية في نفس الوقت وينادون بالفصل بين الثروة والسلطة.

يحترك الاستبداد نهب القسم الأعظم منها. إنها أقسام برجوازية محرومة من الافتراض وتنتقد نظاما يحترك الافتراض الاقتصادي. يغلف هؤلاء الليبراليون مطلبهم وخطاباتهم بعبارات الديمقراطية، وقد يتوغلون أكثر نحو عبارات الاشتراكية بقصد إقناع الكادحين بصدقية مطالبهم وجعلهم بالتالي جيشاً المناوئة الملكية. ينتقد هؤلاء احتكار الملكية للثروة، ويسكتون عن قنوات أخرى لإخراجها وتهريبها إلى الخارج، يتعلق الأمر هنا بنقل الأرباح الناتجة عن المؤسسات المخصصة إلى بلدان الشمال، فقد سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن ما أخرجت شركة «ليدك» من أرباح بين 1997 و2008 بلغ قرابة مليار درهم.. لن ينتقد السادة الليبراليون هذا الشكل من ترحيل الثروة فهو يتعلق بقانون الإنتاج الرأسمالي أي السعي للربح وفي نفس الوقت أحد بنود الهجوم النيولبرالي أي حرية تنقل الرأسمال.

الثروة والسلطة للشعب

الثروة المهربة إلى البنوك الأجنبية، وتلك المكسدة محلياً، كلها في آخر المطاف قيمة أنتجها كادحو المغرب، وسلبت منهم بشتى الطرق، بشى صنوف الجرائم، فكما قال بالزك: وراء كل ثروة كبيرة جريمة كبيرة. أما الوجه الآخر فهو بؤس واهوال بطالة وشروط حياة قاسية ومهينة لغالبية المغاربة. ومع كل الاستعمال الممكن لهذا الموضوع من قبل الاعلام البرجوازي لغايات التضليل، سيستمر ترحيل الثروة، وتركزها بأيدي اقلية تنقلص أكثر فاكتر. انه منطق الاستغلال والنهب الرأسمالي، بالمغرب وبسوا. و لن يوقفه غير نضال الكادحين. يجب ان تصل حقيقة الثروة المهربة وغير المهربة إلى الجماهير الكادحة، والتشهير بكل ممارسات البرجوازيين من غش وتملص ضريبيين، وتهرب من واجبات حماية العمال الاجتماعية، ونهب موارد الطبيعة، الخ. وكلها مضامير تستدعي مطالب ملموسة، وذات قدرة على تعبئة المقهورين. فتلك المطالب الجزئية هي الجسر نحو الحل النهائي، الذي لن يعيه الكادحون الا في معمعان النضال، اي نزع ملكية الرأسماليين، مصادرتها لصالح تلبية الحاجات الاجتماعية وتأمين حياة لائقة للبشر.

* صيغة لمنع نقاش مسؤولية النظام المغربي في اغتيال بن بركة كان يرده القاضي بيريز في المحاكمة الأولى سنة 1966.

النظام المغربي يستعمل الأشقاء السوريين اللاجئين لتنفير الكادحين من الثورة

• بقلم: زينب وظيف

شهدت السنوات الأخيرة توافد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى المغرب، فارين من جحيم الحرب والقصف. دفع اشتداد المعارك بين قوات النظام والجيش الحر وسيطرة قوى رجعية دينية مسلحة على مناطق واسعة من سوريا، الناجيين إلى الهرب تاركين وراءهم ما بقي من ممتلكات، وغادروا وظائفهم وحياتهم اليومية. كان أملهم أن في المغرب ملجأ سيحتضنهم وسيوفر لهم لقمة عيش كريمة، ويضمن لأطفالهم ولوج المدارس، وينسيهم معانات الحرب.

والمضطهدة. لا سبيل لرفع معاناة السوريين سوى النضال لرفع معاناة المغاربة أنفسهم. يجب على الدولة التي تعمل دائما على إظهار مبادرتها الإنسانية ومساعداتها المرسلة في الطائرات إلى ضحايا الكوارث الطبيعية عالميا، أن تقوم بالحدود الدنيا التي تفرضها قواعد الضيافة قبل قوانين تنظيم اللجوء العالمية.

على الكادحين المغاربة عدم انتظار دولة الاستبداد والتفكير أن تلنثف لهؤلاء اللاجئين، فهي تعمل على إبقاء هذا الوضع لأنها تستعمله سياسيا لتنفير الجماهير من أي نضال، على الكادحين تنظيم حملات الدعم الذاتي تجاه إخوانهم السوريين، باستقبالهم في الأحياء السكنية وجمع العمل المادي والعيني لهم والعمل بشكل جماعي على توفير مساكن جماعية لهذه العائلات، وهذا لن يتم دون تدخل الجمعيات والنقابات وأحزاب اليسار، ومن شأن كل هذه المبادرات أن تشد اللحمة بين الكادحين المغاربة ورفاقهم السوريين وهو ما لا يريده النظام ويكرهه.

يبحث اللاجئون السوريون عن بلد مضيف يضمن لهم عيشا كريما (شغل، سكن، دراسة، أبنائهم، تطبيق..)، في انتظار عودتهم إلى قراهم المخربة ومذمهم المهجورة، ولا يجب أن تكون ذكرياتهم عن المغرب هو مظهر استجدائهم للدرهميات في تقاطعات الطرق.

لقد فتحت السيرة الثورية بالمنطقة الباب على مصراعيه أمام الشعوب للإلزام من الاستبداد والهوان... وهي تمر الآن بفترة عصيبة احتلت الثورة المضادة واجتبتها، وصارت سوريا مثلا للإحباط بدل الحفز، وهذا ما يستثمره المستبدون بكامل المنطقة، وتكالب الرجعية والامبريالية والصهيونية على ثورة الشعب السوري بلغ مبلغا، وليس أمامه سوى الدعم الذي لا بد وأن يأتيه من كل شعوب العالم من أجل تحرره من خناق الاستبداد والرجعية والامبريالية.



أبريل 2014).
التضامن الواجب مع إخواننا السوريين

إن إعلان التضامن مع الثورة السورية يستدعي بالدرجة الأولى التضامن مع ضحايا النظام بشار المجرم، وهم هؤلاء المهجرين غصبا من أراضيهم. يقتضي حس التضامن أولا عدم ترك هؤلاء لقمة سائغة لاستعمالات السياسية وموردا لمليا لشبكات الترحيل ومافيا تنظيم التسول بالمدين المغربية.. لقد مضى زمن كانت فيه سوريا ملجأ للمعارضين المغاربة الذين حملوا السلاح ضد نظام الحسن في سبعينيات القرن العشرين، وما يقع حاليا للاجئين السوريين يستدعي رد بعض الدين إن لم يكن كله.

الألاجئون السوريون، إخوة المغاربة، والتضامن معهم واجب أولي، واحتضانهم وتوفير كل ما يلزم كي ينعموا بإقامة أفضل من مسؤولية الدولة، وإلا لكانت كمن يرفض تقديم المساعدة لإنسان في مواجهة خطر داهم. يستدعي الأمر تضامنا فعلا من أجل تمكين إخواننا السوريين من كل وسائل تخفيف المعاناتهم: الدراسة والسكن والشغل والصحة...

يعني هذا في المقام الأول قوى النضال من أجل مغرب الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والحرية، ويعني أيضا جماهير الطبقات الشعبية المستغلة

طرف هؤلاء اللاجئين أعلنت وزارة الداخلية في بيان تحذيرا بأنها ستقوم بـ«الطرد الفوري لكل مخالف وذلك وفق القانون الخاص بدخول الأجانب وإقامتهم في المملكة المغربية». وجاء ذلك بعد أن حذرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية بدورها من سلوك «بعض الرعايا السوريين (..) الذين يثيرون القلاقل في المساجد وبين المصلين» (موقع الجزيرة نت، 28-06-2014) وقد سبق للنظام المغربي في مارس من سنة 2014 أن طرد مجموعة مكونة من 15 لاجئا سوريا قداما إلى المغرب عبر الجزائر، وإرسالهم على متن رحلة متجهة إلى تركيا، وهو نفس المسلك الذي سلكته الدولة الجزائرية حين رحلت 31 سوريا إلى دمشق شهر سبتمبر 2014.

رغم سعي النظام لتضخيم حجم اللاجئين السوريين لأغراض دعائية محضة، يبقى حجم اللاجئين السوريين بالمغرب ضئيلا مقارنة بما استقبلته الدول الأخرى، حيث لم يتعدى عدد الذين سوت الدولة أوضاعهم القانونية في فبراير 2015؛ خمسة آلاف لاجئ سوري.

نضال ضد سوء الأوضاع بالمغرب

إنها أيضا إشارة لبث الرعب في نفوس السوريين الذين احتجوا ضد أوضاعهم المزرية بالمغرب، فقد شهدت الرباط مجموعة من الوقفات احتجاجا على قصور جهود إيصال المساعدات الإنسانية المقررة من طرف هيئات الأمم المتحدة (وقفة أمام مقر المفوضية السامية للاجئين أبريل 2014، وأخرى في 18 غشت 2014)، ومطالبين أيضا «الهيئة الأممية بتقديم مساعدات إنسانية ومالية عاجلة للاجئين السوريين بالمغرب، وتحسين ظروف عيشهم الصعبة» داعين إلى «إدماجهم» في المجتمع المغربي بالشكل الذي ييسر حياتهم، ويسمح لهم بعيش حياة كريمة، أو «إعادة توطينهم» في بلدان أخرى إذا لم يكن بمقدور المغرب استقبالهم، على حد قولهم». (وكالة الأناضول، 11

الأمن والأمان.

يضرِب الاستبداد عصافير بحجرة واحدة، من جهة يظهر بمظهر إنساني كونه يستقبل لاجئين فارين من ويلات حرب طاحنة، ومن جهة يحبط عزم الساخطين من وضع الاستبداد والاضطهاد السائد في المغرب. لا تعترف بوجودهم القانوني وكلا الجانبين، واللاجئون السوريون، كرامتهم مهدورة، وينعم نظام الاستبداد بالاستقرار موصلا تعدياته.

لا يعني هذا أن النظام بالمغرب يفتح باب حدوده على مصراعيه أمام اللاجئين السوريين، فهو يستغل مآسي اللاجئين الأفارقة الذين سبقوهم، ليعلن صعوبة استقبال كل طالبي اللجوء السوريين، وهو ما صرح به بلاغ للدويان الملكي مشيرا إلى عدم إمكانية استقبال المغرب لجميع المهاجرين الوافدين عليه، نظرا لما يتطلب ذلك من «إمكانات لتوفير الظروف الملائمة لإقامتهم وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل، وأسباب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وشروط العيش الكريم».

تخوف الاستبداد من عدوى الثورة

أعلنت الدولة المغربية عن مبادرة لتسوية أوضاع اللاجئين القانونية بمنحهم تأشيرة الدخول والإقامة، مبادرة شبيهة بالبروباغندا الإغرامية المحدثه سابقا حول تسوية المهاجرين الأفارقة، وما أن استندت بريقها حتى طواها النسيان. إلا أن الدولة تدرك جيدا أن تمتيع السوريين بحق المواطنة سيكون مذكلا لتناقل التجارب بينهم وبين الكادحين المغاربة، لذلك تترتب في منح هذا الحق للاجئين، مفضلة أن يبقى السوريون ضمن غيتوهات اجتماعية تعزلهم عزلا عن رفاقهم الكادحين المغاربة؛ وامتهان التسول وخرمانهم من حق السكن يعتبر وسيلة هذا العزل.

ولتفادي أي تأثير سياسي من

استعمال خبيث لمعاناة السوريين من طرف الاستبداد

أصبحت معانات السوريين، منذ دخولهم المغرب واضحة، وتجرى أمام أعين الدولة المغربية. وتعلن هذه الأخيرة دوما أنها تتساهل مع وجودهم على أراضيها، لكنها لا تعترف بوجودهم القانوني لتخفف مأساتهم. ربما تريد لهم متسولين، وبلا مدارس ولا عمل... الخ. الدولة على علم بما عاينه السوريون في بلدهم، وبما يعانونه في المغرب من ذل ومهانة، وتركتهم عرضة للشارع بلا أمل يمتنون التسول ومن يدري ماذا سيمتحنون مستقبلا ما دام الشارع مسكنهم وملجأهم...

وتسد الدولة أي باب من أبواب مساعدة اللاجئين ليبقى الحل الوحيد أمامهم هو امتهان التسول، وهذا واضح من بيان حول وضع اللاجئين السوريين بالمملكة المغربية أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان - سورية: مثلا تقديم مساعدة غذائية بقيمة خمس وعشرون دولار يتم توزيعها عبر الجمعيات الشريكة» وهو من بين ما اتفق عليه المجلس في لقاءاته مع المسؤولين المسؤولين قد تم تبقيها «بعد بدا التوزيع. بناءا على طلب الداخلية المغربية».

على الأرجح أن الدولة أرادت ذلك، وترتبه فعلا، لتقول للمغاربة أنظروا كيف حولت «الثورة» السوريين إلى متسولين. تريد الدولة أن تقع الجماهير المغربية المستغلة والمقهورة بالدليل الملموس أنهم ينعمون تحت استبدادها بالأمن والطمأنينة، وأن مصير الوقوف ضد الاستبداد مائل أمامهم بجلاء. تأمل الدولة أن تكون الرسالة واضحة جدا: هؤلاء المتسولون يؤدون ضريبة الثورة، لذلك على المغاربة أن «يحمداوا الاستبداد على نعمة الأمن والاستقرار». إنها الدعاية التي لا تبارح إعلام النظام القائم: المغرب بلد الاستثناء، وبلد

من جحيم الحرب إلى جحيم التسول بالمغرب

قطع السوريون آلاف الكيلومترات هربا من الدمار في بلدهم، متوجهين إلى المغرب عبر الجزائر بدون تأشيرة، ما يجعلهم مهاجرين «غير شرعيين»، ما شكل عائقا في وجه العائلات السورية للاستقرار وبناء حياة جديدة في المغرب. لا تسمح القوانين المغربية للمهاجرين «غير الشرعيين» بالعمل أو بتسجيل أبنائهم بالمدراس العمومية، كما لا يمكنهم الحصول على سكن لائق. ولأنهم محرومون من كل شيء لجئوا مكرهين للتسول ضمانا للقمة العيش. وصارت الطرقات والأرصفة والمساجد أماكن لعرض مأساتهم. يشهرون جوازات السفر وبطاقات التعريف الشخصية لتأكيد أنهم سوريون يطلبون المساعدة بعد ما حل بهم من خراب وغربة...

قال طلال الإمام، أحد النشطاء السوريين لنظارة مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين شهر أبريل 2014 «إن الأوضاع التي تعيش في ظلها العائلات السورية بالمغرب «صعبة للغاية»، وأن المساعدات التي يتلقونها تقتصر على إعانات محدودة مقدمة من بعض الأشخاص والمحسنين المغاربة». (وكالة الأناضول، 11 أبريل 2014).

المغرب بلد عبور

بسبب هذه الأوضاع أصبح رجاء السوريين هو مغادرة المغرب، حيث في وقفة لهم يوم 8 غشت 2014 أمام مكتب مفوضية اللاجئين في الرباط «إعادة توطينهم في بلد ثالث لكون المغرب بلد عبور بالنسبة إليهم، لا بلد إقامة». (موقع القدس العربي 20 غشت 2014)

جملت هذه الأوضاع للاجئين السوريين يحلون عبور السياج الفاصل نحو مليبية بشكل فاق عدد محاولات الجنوب افرقيين، «وصل أكثر من 2400 سوري إلى مليبية خلال سنة 2014»، ويشكل السوريون «60% من طائفي مراكز الإيواء في مدينة مليبية، وبهذا يتجاوزون خلال الشهور الأخيرة الهجرة الأفريقية التي تعتبر كلاسيكية وقديمة وتعود إلى سنوات طويلة». (جريدة الموندو الإسبانية نقلا أخبار مليبية 2015/01/06).

جريدة المناضل - ٥

عالية - نسوية - شبيبة - أمية

مرير النشر: إسمايل المنزري

للافتات 06.41.49.80.60

للايبرل القانوني: 04-214

(التصنيف والاخراج الفني: هيئة تحرير (لناضل - ٥)

(الصحف: مطبعة (نتي برما

6000 نسخة (التوزيع: سوشريس

ص.ب: 1378 (كافار - حساب بريدي: 793388D

البريد (للايبرل: mounadila2004@yahoo.fr

(للموقع (للايبرل: almounadila.info

المؤتمر الوطني السابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

تكريس التوافق مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل وغياب الاستراتيجية النضالية

● بقلم: أشهبون

تأسسها في 1991، رامت تجربة عمل نقابي كبير في القطاع الفلاحي بدءا بالعمال والزراعيين وصولا إلى الفلاحين الكادحين مروراً بالموظفين-ات والمستخدمين-ات وفئات أخرى. كما طورت مطالبها فيما يخص ماجوري ومأجورات القطاع وبلورت مواقف من السياسة الفلاحية المتبعة ببلادنا، ونسجت تحالفات مع الأطر المناضلة وشبكات تضامنية متعددة على المستوى المحلي والوطني والدولي، إلخ. لكنها لم تعمل على أن يتركز النقاش على آليات تفعيل جميع مكونات هذا الرصيد الهائل في سياق المنعطف التراجعي الحالي، عبر تحديد فرق عمل نشيطة في جميع مجالات التدخل، وتسطير مهام بمسؤوليات وأجال محددة، ووضع أولويات للنضال (الأجور والحماية الاجتماعية، الحرية النقابية، إلخ) مع برمجة معارك دورية، وإرساء هيكلة جديدة تتلاءم مع استراتيجية النضال الجديدة، وتطوير التحالفات مع باقي إطارات النضال الأخرى بمنظور جديد. وغاب النقاش بالكامل عن السياسة الفلاحية التي لم تقدم فيها أي ورقة للمؤتمر.

لقد كان المؤتمر بالأحرى تأكيداً على إصرار قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي على تكريس وهم حل توافقي مع الزمرة البيروقراطية المستبدة بمركزية الاتحاد المغربي للشغل التي لن تسمح بمواصلة بناء النقابة على أساس كفاحي. وحتى في ظل هذا الخيار الاستسلامي الخطير، لا مناص من العمل على بناء ميزان قوى بتعبئة القواعد في القطاع الفلاحي وتوسيع معاركها وتطوير تسييرها الديمقراطي وفق منظور عمالي جذري.

05 مارس 2015



غير المشروط إلى الاتحاد المغربي للشغل كخيار وحيد، كانت هناك آراء معارضة وتطرح خيارات بديلة، وكانت على شكل أوراق مكتوبة، لكنها هُشمت بالكامل ولم تتم حتى الإشراف بها.

مسألة الديمقراطية الداخلية

وتطرح هنا بشكل حاد مسألة الديمقراطية التي من المفترض أن تحرس عليها قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باعتبارها تنتمي لليسار الجذري وتطمح إلى تغيير جذري من أجل تحرير الطبقة العاملة وتقرير مصيرها بنفسها. فالتصور التنظيمي الذي كرسه هذه القيادة لم يتطور وفق هذه الدينامية وبقي حبيس الخنق البيروقراطي الذي يسود داخل الاتحاد المغربي للشغل والذي يتجسد أساساً في استنساخ نفس قانونه الأساسي. يتسم هذا الأخير بهيكلية تنظيمية معقدة حيث يعيق تعدد الأهرجة التعبير القاعدي الفعلي. فاللجنة الإدارية تنتخب مكتباً جامعياً ينتخب بدوره كتابة يكرس الفئوية الضيقة التي تتعارض مع مبدأ النقابة في توحيد مطالب الطبقة العاملة وتدعيم صفوفها بتنصيبه على تنظيمات خاصة بفئات لها مصالح ومطالب خصوصية خاصة بالمهنيين والتقنيين والمصنفين، إلخ، وعلى تنظيمات موازية لتنظيم المرأة والشبيبة والقطاع الفلاحي. كما يعتمد لجنة

الحسابات الضيقة لقيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في علاقتها مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل فوّت فرصة أن يكون المؤتمر الوطنية محطة نوعية لتقييم أداء النقابة منذ المؤتمر الوطنية الأخير الذي انعقد في ماي 2011 أي في عز الدينامية الشعبية التي أحدثتها حركة 20 فبراير، وتمحيص مميزات ومكاسبهم، ودور البيروقراطية التي تسمح للنظام بشن هجمات عنيفة على حقوق الأجراء ومكاسبهم، ودور البيروقراطية الحاسم في مساعدته على تمريرها وتطهير النقابات من العناصر اليسارية، وإعادة تحديد الأولويات، وتسطير خطة التصعيد النضالية، إلخ. فالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، ومنذ

مكونات «التوجه الديمقراطي» لعقد المؤتمر الوطني الحادي عشر بمنهجية شرعية كبيرة، والحصول على أكبر تمثيلية في الانتخابات المهنية التي ستمنحها امتيازات مادية هائلة. وثانياً، في اتجاه المكونين الآخرين في «التوجه الديمقراطي»، أساساً الجامعة الوطنية للتعليم، بعد أن التحقت الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية بسلسلة «التفاوض» ويكمن هدفها في حل هجوم الدولة على مكاسب الشغيلة. وحرصت الرئيسة للعودة إلى الاتحاد المغربي للشغل. هكذا إذن تستكمل قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي دورها في تفكيك تجربة «التوجه الديمقراطي» وإعادة إلى تركيز ضيق في الاتحاد المغربي للشغل تحت سطوة بيروقراطية ستزداد شراسيتها إزاء أي مبادرة خارج خطها النقابي الذي يشترع هجوم الدولة على مكاسب الشغيلة. وحرصت هذه القيادة على أن يكون المؤتمر الوطني السابع بهرجة احتفالية يعكس انتصار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تفادي «فك الارتباط» وصواب «تدبير الصمود وفق شعارات نبش». وتليت رسالة الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل لافتتاح المؤتمر، ثم الكلمة التوجيهية لأمين عبد الحميد كريس شرفي التي كانت موجهة إلى البيروقراطية أكثر مما إلى القواعد مراهنا على حكميتها لصيانة وحدة المركزية. وأكدت كلمات ممثلي مكونات «التوجه الديمقراطي» الثالت (الاتحاد النقابي للموظفين، الجامعة الوطنية للتعليم، الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية) أيضاً على نفس المراكز مشيدة بالدور الريادي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تجربة «التوجه الديمقراطي». هذا الإبتهاج الكبير الذي طبع المؤتمر لم يسمح لقواعد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بنقاش واستيعاب ما جرى حقيقة. فقد حسمت قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي قسراً قرار العودة

تكريس المسار التوافقي مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل

عقدت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مؤتمرها الوطني السابع يوم 28 فبراير 2015 بالرباط شارك فيه أزيد من 1000 مؤتمراً. إنه تحول نوعي في نقابة يقوده حزب من اليسار الجذري يقود في نفس الوقت تجربة «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل. فهذا القصد الهائل على شاكلة مؤتمرات البيروقراطية النقابية لا يسمح بالنقاش الفعلي للمقررات. كما أنه لا يعكس دينامية قاعدية. فهو ليس إفرازاً لجموعات عمالة إبداعية على مستوى المكاتب المحلية والجهوية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية (المرأة والشباب والنشيطات الفئوية)، إنه بالأحرى نتيجة لعشوائية الانتخابات. فمعدل البطاقات التي وزعتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في السنوات الأربع الأخيرة يقدر بـ 6000 بطاقة. ومن المفترض أن يكون عدد المؤتمرين 600 إذا طبقنا النسبة القصوى المتمثلة في مندوب واحد لعشرة منخرطين. وهذا ما قررته فعلاً اللجنة الإدارية في اجتماعها الإعدادي للمؤتمر عقدته أسبوعاً قبل لكن يبدو أن لقيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي حسابات أخرى تفوق احترام قواعد الديمقراطية الداخلية. فهي تفقد مسلسل «التفاوض» مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل الذي يسير نحو إعادة إدماج جميع مكونات «التوجه الديمقراطي» داخل هذه المركزية. وأرادت أن تجعل من هذا المؤتمر استعراضاً للقوة في اتجاهيهن: في اتجاه البيروقراطية لتيسير «التفاوض» وضمان عودة «منترقة» إلى الاتحاد المغربي للشغل. البيروقراطية هي التي تتحكم فعلاً في مسار «التفاوض» وتقوده وفق أهدافها الخاصة: احتواء

رسالة مفتوحة ثالثة:

إلى مناضلات ومناضلي "التوجه الديمقراطي" داخل الاتحاد المغربي للشغل

■ بقلم: مناضلون في "التوجه الديمقراطي": أيكي عمر - بوطيب محمد - الدرقاوي أحمد

في ضمان "السلم الاجتماعي" واحتواء النضالات العمالية. لكن هذا النجاح نسبي وظرفي. فحدة التراجع عن المكتسبات وتجميد الأجور وغلاء أسعار المواد الأساسية وضيق هامش الدولة البورجوازية لتقديم تنازلات ستجعل معارك الطبقة العاملة في حال صعودها مستصدة بالبيروقراطية التي تسعى إلى كبحها. ويرتبط نجاح هذه المعارك بتوفرها على خيار كفاحي يصب في استراتيجية التغيير الجذري للأوضاع ويضمن ديمقراطية حقيقية في اتخاذ القرارات وتبدير الفلتات. إن البيروقراطية بشكلها الحالي أصبحت عقلاً رئيسياً أمام تطور النضال النقابي الكفاحي وتوسيعه ليكون في حجم الهجوم المعمم الذي تشنه الدولة على مكاسب الطبقة العاملة.

المازق الحالي لخيار التشبث بالاتحاد المغربي للشغل

جسد الاندفاع الكبير لتشكيل

منذ أن "حازت على الشرعية" بعقد المؤتمر العاشر للاتحاد في دجنبر 2010 فقد امتنعت عن الانضمام إلى الحركة النضالية الشعبية التي اندلعت في 20 فبراير 2011، وصوتت بنعم على الدستور الممنوح (يوليوز 2011)، والتزمت باتفاقات السلم الاجتماعي مع أرباب العمل (عقد اتفاقات سلم مع نقابات الباطرونا)، وامتنعت عن الالتحاق بالحركة الاحتجاجية ضد غلاء الأسعار، إلخ. كما توسعت نسبياً حظوتها على تنفيذها لقرار الإضراب العام "الوحدوي" في 29 أكتوبر 2014. وهي تواصل تحصين موقعها على المستوى القطاعي والتراخي على أفق عقد المؤتمر الوطني الحادي عشر في مارس 2015 الذي سيكون محطة لتبني شرعيتها التنظيمية. وهذا ما سيكسبها القوة لخوض الانتخابات المهنية بدءاً من ماي 2015. كما ستحتل بمساعدة الدولة لكسب تمثيلية في مناديب القيام بالأجرا

البورجوازية بالمغرب حرباً استباقية من خلال تشديد القمع والهجوم على الحريات العامة وتجرير الحركات النضالية والاحتجاجية. فلابد من ربط النضال العمالي من أجل الملقات المطلوبة بالنضال من أجل الدفاع على الحريات وحق الإضراب والتظاهر، والتنسيق الميداني مع مجمل منظمات النضال الحقوقية والديمقراطية. ثالثاً، لقد أصبحت القيادات البيروقراطية النقابية الجامدة على مجمل المنظمات النقابية أكثر من أي وقت مضى حليفاً رئيسياً للنظام لتنفيذ سياسات التشبث. ولهذا فهي تحرس على إفراغ النقابات من أي وجود كفاحي أو يساري قد يشكل شرارة استنهاض المقاومة في وضع اجتماعت فيه مقومات انفجار الغضب العمالي والشعبي. هذا هو جوهر الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ضد العناصر والتجارب الكفاحية، والتي ليست سوى استكمالاً لسلسلة الإرتقاء في أحضان النظام بشكل صريح

المنظمات النقابية على الصعيد التنظيمي والاستراتيجية النضالية، والتي تتجسد إحدى تجلياتها الأساسية في اصطاف البيروقراطية إلى جانب الدولة لتمرير الإجراءات المدمرة لمكاسب الشغيلة وحربها ضد تجارب الكفاح النقابي ورموزها. ونستنتج من هذا السياق العام: أولاً، الدولة المغربية وهي تنفذ توصيات مراكز القرار الأجنبية من مؤسسات مالية وتجارية دولية ودول إمبريالية تسعى لتحميل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية. فهي تواصل هجوماً ممنهج بضغط متزايد من أرباب العمل المحليين على مكاسب الشغيلة (التقاعد، الأجور، الهشاشة، إلخ) بشكل عميق بحيث أن وضع الحركة النقابية المتردي يصعب حتى صون المكتسبات. وصد هذا الهجوم، وهذا ما يفترض معارك قوية وحدوية لانزعاج أبسط المطالب. ولن يتسنى ذلك سوى بتعبئة واسعة للقواعد العمالية وفق استراتيجية كفاحية.

ثانياً، درءاً لتنامي رد الفعل الجماهيري وتوسعه تشن الدولة

جماعي لتقويم التجربة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية وكفاحية حقيقية. سبق أن نبهنا إلى هذه الأخطاء في رسالتنا المفتوحة الأولى في عضوات وأعضاء مجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل في 23 يوليوز 2014. ووضحنا متركزاتنا أكثر في رسالتنا الثانية التي تناقش آراء الرقيت الشاوي سعيد في 03 غشت 2014. ونريد في هذه الرسالة الثالثة أن نعيد نقاش الخطة ونقدم مقترحات من أجل التجند الجماعي لتجاوز المأزق الحالي.

سياق سياسي نوعي أمام الحركة النقابية

تشهد الحركة النقابية بالمغرب اليوم وضعاً نوعياً يرتبط، أولاً، بفترة الردة واختلال موازين القوى لصالح أعداء الطبقة العاملة في سياق تراجع السيروتات "الثورية بالمنطقة العربية والمغاربية وانكفاء حركة 20 فبراير، وثانياً، باحتداد أزمة

خطورة المنعطف الحالي

وضرورة حفز نقاش جماعي لتقويم "التوجه الديمقراطي"

إعادة بنائه على أسس ديمقراطية وكفاحية حقيقية.

تواصل بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل بكل إصرار حربها الاستثنائية ضد مكونات «التوجه الديمقراطي» في ظل موازين قوى لصالحها. فهي تقوم الآن بمحاولات للتخلص نهائياً من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. وتسعى لأن يكون المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد المغربي للشغل المزمع عقده في مارس 2015 محطة للحسم النهائي. كما أنها تحظى بدعم مباشر من النظام الذي رفض منح «التوجه الديمقراطي» وصل الإعلان القانوني في سياق تشديد القمع ضد منظمات النضال وتجرير الاحتجاج. وبالمقابل، يعيش «التوجه الديمقراطي» وضعا حرجا يستدعي ضرورة تدارك الأخطاء وحفز نقاش

رسالة مفتوحة ثالثة:

إلى مناضلات ومناضلي "التوجه الديمقراطي" داخل الاتحاد المغربي للشغل

بتم: مناضلون في "التوجه الديمقراطي": أزيكي عمر - بوطيب محمد - الدرقاوي أحمد



رسالة البشير الحسني وإشارات لشروط بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل

إن شروط البيروقراطية للعودة إلى الاتحاد المغربي للشغل تضمنتها رسالة البشير لحساني الثانية التي كتبها يوم 3 دجنبر 2014 بعنوان "مقترحات لجمع الشمل داخل الاتحاد المغربي للشغل" يطرح فيها خمسة شروط لهذا التصالح بين مجمل مكونات "التوجه الديمقراطي". ويمكن تلخيص شروطه فيما يلي:

1- امتثال الجميع للقانون الأساسي وللقرار التنظيمي للاتحاد المغربي للشغل، وقبول الكل بالقرارات الشرعية المنبثقة عن اللجنة الإدارية ليوم 5 مارس 2012، واللجنة التأديبية ليوم 22 مارس 2012 (قرارات طرد كل من أمين عبد الحميد وخديجة غامري وعبد الرزاق الإدريسي ومناضلون آخرون).

2- أن تدعو الأمانة الوطنية للاتحاد إلى عقد اجتماع اللجنة الإدارية أو المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل (الجهازين التقريرين) بجميع الأعضاء ما عدا الذين شملهم قرار الطرد.

3- وقف جميع الحملات الموجهة ضد الاتحاد المغربي للشغل وقيادته المنتخبة خلال المؤتمر الوطني العاشر، والتعبير بشكل واضح أدبيا وميدانيا عن استعجاب جميع الأشخاص والأطراف المتنازعة على تجاوز الوضع الحالي. أي الكف عن أي انتقاد علني لخروقات البيروقراطية وعدم طرح أي تساؤل بشأن قضايا الاستراتيجية النضالية والتنظيم والمالية، إلخ. ومن هنا ضرورة تأكيده على:

4- الالتزام بالهجوم إلى القنوات التنظيمية والتواصلية الداخلية لطرح ومناقشة كل القضايا الخلافية وغيرها.

5- وعند قبول هذه الشروط، يمكن، تحت إشراف فعلي للأمانة الوطنية للمنظمة ووفقا للقرارات التي تصدر عن اجتماع اللجنة الإدارية أو المجلس الوطني، عقد مؤتمرات توحيدية بكل من الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط - سلا تمار، والجامعة الوطنية للتعليم، والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، والاتحاد النقابي للموظفين، ومختلف الاتحادات المحلية والجهوية.

حسابات بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل

إن طرح هذه المقترحات في سياق الإعداد للمؤتمر الوطني الحادي عشر المزمع عقده بعد ثلاث أشهر ليس إلا مناورة خسيسة من طرف البيروقراطية. فهي تريد أن تحثي القاعدة العريضة لمكونات "التوجه الديمقراطي" وضمنها الجامعة الوطنية للتعليم، وللقطاع الفلاحي بشروطها حتى يمر المؤتمر في الأجواء التي تريدها وبشروطها، بعد أن حسمت جميع الأمور الجوهرية من إرساء الهيكل الوطني والجهوي والمحلية والقاعدية وشكلت لجنة تحضيرية كيفة شامت، إلخ. إنها تعيد نفس السيناريو الذي عملت به إبان التحضير للمؤتمر العاشر في دجنبر 2010 حيث نارت كافة خروقاتها التنظيمية والمالية طيلة سنوات عديدة، ثم بدأت بإفراغ

وجودا شكليا لن يسمح بالاستمرار في بناء جامعات كفاحية ومناضلة. إن شرط العودة الوحيد إلى الاتحاد المغربي للشغل هو بقاء مكونات "التوجه الديمقراطي" كتنظيمات مستقلة بشكل تام في قراراتها فيما يخص التنظيم وبرنامج العمل والتنسيق النضالي وطنيا وإقليميا ودوليا. وهذا ما لن تقبله بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل في السياق الحالي. لقد طردتنا هذه البيروقراطية بكل غطرسة وتعسف، ولم يبق أمامنا من خيار سوى الاستمرار في بناء نقابة مستقلة كفاحية كـ "توجه ديمقراطي" التي يجب أن يساهم الجميع في تطويرها وتقويتها لخوض المعركة ضد البيروقراطية وبناء قطب نقابي جذري في الساحة النقابية.

وهذا لا يعني أننا ننادي بالانسحاب من النقابات الموجودة في جميع الشروط. إننا ندعو الاستمرار في الاشتغال داخلها كلما توفرت إمكانية البقاء والعمل وفق منظور عمالي طبقى. صحيح أن النقابة التي نريد بنائها اليوم ستكون صغيرة في البداية، وسيطلب الأمر مجهودا كبيرا في الممارسة الديمقراطية والكفاحية والمناهضة لسياسة الدولة، ضد نقابة "الشراكة" و"السلم الاجتماعي"، لكي تتمكن من فرض قيادة تخطى بمصاقيف واسعة داخل الطبقة العاملة. وستكون النضالات العمالية المقبلة فرصة تطورها وتوسعها. وهذا ما سيخلق شروط بناء الوحدة النضالية المنشودة لمجمل الحركة النقابية المغربية.

تتطلب طلائع النضال من الوضع السابق داخل الاتحاد المغربي للشغل حيث كانت البيروقراطية تسمح في حدود بخوض تجارب نضالية مقابل توسيع إشعاع المنظمة النقابية. هذا الهامش تقلص الآن وسيقلص بشكل كبير مع الشرعية التي حازت عليها البيروقراطية في المؤتمر العاشر (تبرئة ذمة على جرائمها التاريخية في حق القضية العمالية) والتي ستكر مع المؤتمر الوطني الحادي عشر، ثم ضغط النظام لتكون المنظمة نقابة "حوار" و"مسؤولية" في ظرف الأزمة الذي يجب أن تتحمل الطبقة العاملة أعبائها بتريدها وضعها المادي والاجتماعي. إن المراهنة على العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل بشكل يسمح بتطور المعارك العمالية وانتزاع مكاسب نوعية ليست صائبة في سياق الردة والهجوم الواسع للدولة على الحقوق والحريات ودور البيروقراطية كداعم حقيقي لتدمير التعديلات. لكن ما يقلق أكثر، هو أن هذه المراهنة الخاطئة هي بالآخرى رد فعل سلبى للطلائع العمالية على مآزق خيار "التوجه الديمقراطي". إنها بمثابة عقاب له على انتظاريته وعدم قطع مع بعض الممارسات التي تحول دون تجميعه للفضاء الديمقراطي المطلوب والأفق الكفاحي الرحب المنشود.

تكمين مهمتها المركزية اليوم في التوجه

إلى قواعدنا لتعبئتها ورفع معنوياتها من خلال وضع أسس الاستمرار في بناء نقابة مستقلة. علينا أن ندارك تأخرنا ونفتح نقاشا داخليا حول "التوجه الديمقراطي" ليكون هذا الخيار واضحا ويستوعبه الجميع، مما يسمح بتعبئة القوى لتفعل على جميع المستويات، وبرص صفوفنا للتقليل من آثار البلبلة التي ستحدثها مناورات البيروقراطية أو حسمها التنظيمي النهائي مع "التوجه الديمقراطي" الذي قد يكرسه مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل المقبل. وهذا ما يفترض تسطير برنامج مكثف لاجتماعات مختلف بنيت "التوجه الديمقراطي" حول تصونا لبناء هذه التجربة في المرحلة المقبلة وتفصيل برنامجنا وأولوياتنا وخطواتنا العملية.

مقترحنا عملية للخروج من المآزق الحالي 1- القطع نهائيا وبشكل واضح مع وهم العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل في ظل الشروط الراهنة

2- دعوة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إلى حسم ترددها وقبول واقع طردها من الاتحاد المغربي للشغل والانخراط بشكل صريح إلى جانب مكونات "التوجه الديمقراطي" لبناء تجربة مستقلة

3- إعادة تجميع الطلائع العمالية على أساس أننا ننمي نقابة مستقلة بالكامل عن الاتحاد المغربي للشغل الذي تهيم عليه بيروقراطية متحيزة بالكامل إلى الدولة وتشكل أداة تمرير تعديلاتها في المرحلة الراهنة

4- الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني "للتوجه الديمقراطي" يتيح للقواعد فرصة للنقاش الواسع حول تقييم حقيقي لتجربة التوجه وتحديد خياراتها المستقبلية، ومؤتمر وطني بشكل فكري حقيقي أمام كل الشغيلة وأنصار القضية العمالية لطرح آرائهم ومضاهياتهم بكل حرية

5- إعادة النظر بشكل شامل في مشروع القانون الأساسي "للتوجه الديمقراطي" لكونه ينسخ قانون الاتحاد المغربي للشغل المتضخم بكثرة الأجهزة وتعقد التشتيتات وتكرارها وسيادة بنية عمودية مركزية تخنق أي حياة ديمقراطية نابعة من الأسفل، وهي الآليات لا تسمح بمشاركة فعلية لقاعدة واسعة من الأطر النقابية في التقدير والتسيير ولا تسمح بتكوين قيادة عمالية متمرسية. يجب تبني لبيئة تنظيمية تسمح بغضاهما ديمقراطي واسع

6- إصدار نشرة النقاش الداخلي. علينا القيام بتقييم تجربة العمل في الاتحاد المغربي للشغل. لماذا كان ما كان عليه، وماذا واجهنا فيه من مشاكل وما تفسيرها، وماذا علينا أن نفعل لكي لا نكرر التجربة البيروقراطية؟ 7- خوض معركة على الملف القانوني من أجل الحصول على وصل الإيداع

8- تسطير برنامج نضالي مكثف من أجل صون مكاسب الطبقة العاملة والتعاون مع جميع منظمات النضال لتشكيل جبهة نضالية واسعة لتعديل موازين القوى وصد هجوم الدولة

9- تكثيف حملة التشهير ضد بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ودورها في كبج النضالات والمعارك العمالية واستئصال المناضلين والتجارب الكفاحية وفسادها المالي ونهبها لممتلكات الاتحاد 10- دعوة جميع ضحايا السف البيروقراطي في جميع النقابات إلى التنسيق وتوحيد القوى لتشكيل توجهات نقابية ديمقراطية تخترق جميع المنظمات النقابية القائمة بالمغرب، والعمل على توفير الشروط الملائمة ذاتيا وموضوعيا لبناء الوحدة النقابية في النضالات والمعارك

09 يناير 2015

رسالة رابعة إلى مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل

«المفاوضات» مع البيروقراطية :

لا لمساومات تفكيك «التوجه الديمقراطي» والحد من كفاحه لصد الهجوم على حقوق الشغيلة ومكاسبها

يقلم: مناضلون في التوجه الديمقراطي

أزيكي عمر - الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/أكادير - 06 61 17 30 39 - azikiomar2008@gmail.com
بوطيط محمد - الاتحاد النقابي للموظفين - الرباط - 70 21 09 06 06 - ernestorifi@gmail.com
الدرقاوي أحمد - الجامعة الوطنية للتعليم - طنجة - 06 62 04 56 41 - ed.derkaoui@yahoo.fr

تجربة «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل في مفترق الطرق

تسير قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وهي المؤثرة أيضا على قيادة «التوجه الديمقراطي»، نحو العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل (إم ش). فقد قامت بعدة جولات «تفاوض» مع بيروقراطية إم ش في اتجاه «تطبيق» علاقتها بها، ضاربة عرض الحائط شروط التفاوض الرئيسية، ألا وهي بقاء مكونات «التوجه الديمقراطي» كتنظيمات مستقلة بشكل تام في قراراتها فيما يخص التنظيم وبرنامج العمل والنضال، أي بعيدا عن تسلط الجهاز البيروقراطي. كما بدأت الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية نفس مسار «التفاوض» مع البيروقراطية بعد أن بعثت في أيضا رسالة طلب لقاء على غرار ما قامت به الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. في حين رفضت أغلبية المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم بعث رسالة طلب لقاء إلى بيروقراطية إم ش، حيث هناك تشكيك في جدوى التفاوض (تشكيك موجود بين باقي مكونات «التوجه الديمقراطي») حول العودة إلى المركزية، في ظل استعداد البيروقراطية لعقد مؤتمرها، واشترطها عدم الخضوع في الحياة الداخلية للمنظمة وسياستها. وهذا ما يعني أن تأثير خيار العودة بشروط «التفاوض» الحالية سيكون محطاً للتلطاع التي عقدت أمالا على تجربة «التوجه الديمقراطي» لكونها فضاء قد يسمح بتحفيز وتجارب نضالية كفاحية جديدة وبمضمون ديمقراطي حقيقي.

يوجد «التوجه الديمقراطي» اليوم إذن في مفترق الطرق. فإما أن يستمر في مراكمة الشروط النضالية والتنظيمية، رغم كل النواقص والصعوبات، لتحقيق تحول من موقع الدفاع لفرض الذات في الساحة وتخصيمها من ضربات البيروقراطية والنظام، إلى طور هجوم يأخذ فيه زمام المبادرة النضالية الكفاحية من أجل المصالحة الفعلية لطبقة الأجراء. وهذا ما يقتضي القطع مع أوهام إمكانية تحقيق هذا السبيل عبر نمطين الجبهة الداخلية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وبرنامج العمل والنضال الذي يتنزل عن الاضطلاع بهذه المهمة ويستنكف عن التشهير بخيانات البيروقراطية النقابية، ويكون بذلك عرضة لإفلاس سياسي ونضالي ونقابي مهول، ويساهم في تبديد جهود

هذه الأخيرة بالقبول ليعقد

لكن مسار التفاوض سيسير بسرعة كبيرة نحو «تطبيق» العلاقة مع بيروقراطية إم ش من الشروع في وضع آلياته، ولفهم هذا الانعطاف النوعي، لابد من سرد مجريات مسار التفاوض الذي بدأتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من أجل العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل وتوسعي لفرضه على مكونات «التوجه الديمقراطي».

بعثت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي برسالة ثانية يوم 22 دجنبر 2014 (الأولى كانت بتاريخ 9 من نفس الشهر) إلى الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل تطلب عقد لقاء. وأجابت هذه الأخيرة بالقبول ليعقد

الاجتماع الأول يوم 16 يناير 2015 تلتها أربع اجتماعات (23 و 30 يناير 2015، ثم 06 و 13 فبراير 2015). وتشكل وفد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من 5 أعضاء قياديين في الكتابة التنفيذية وعلى رأسهم الكاتب العام. وضم وفد الأمانة الوطنية كلا من ميلودي مواريق، وفاروق شهير، وأمال العمري، والحاج زروال (وأحمد بهنيس في بعض الأحيان).

وعدود محدودة من طرف البيروقراطية

تمحور مضمون النقاشات حول طبيعة العلاقة بين الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ومركزية إم ش، وكيفية الانتقال من «وضعية غير عادية إلى الوضعية العادية». ويتعلق الأمر بتسليم بطاقي الاخرات لسنة 2015 (تسلمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي دفعة أولى)، وفتح المقرات ليشغل. وخلص الاجتماع المغربي للشغل. وشارك الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تحضير المؤتمر الوطني للجامعة للشغل، ورفع التعرض على تسليم وصولات الإبداع للملفات القانونية التي تقدمها فروع ونقابات الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إلى السلطات. في ظل المفاوضات حاولت بيروقراطية إم ش إفشال المؤتمر الوطني للمحافظة العقارية كناية وضعية داخل الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وساعدتها السلطات في ذلك بمنعها عقده في قاعة حيزت من قبل. ورغم ذلك انعقد المؤتمر بمقر جامعة الفلاحة يوم 31 يناير 2015، وتم انتخاب لجنة إدارية. لكن تقرر تأجيل فرز المكتب الوطني بطلب من البيروقراطية في انتظار البحث عن اتفاق حول تشكيلته لتوحيد النقابيتين. فقد سبق أن قامت بيروقراطية إم ش بعمل تخريبي تجلي في تأسيس نقابة تابعة لها في نفس القطاع في 8 نونبر 2014. وهذا ما جعل الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل ميلودي مواريق يقول: «كانت عندنا عقبة دنزاهما سالمين، وبنهنيو نفوسا على تجاوز المرحلة الصعبة التي كادت تخسر علينا كولشي، داباً خاصنا ننشوق كيفاش نجمعو الشمل». واضطرت النقابة الوطنية للمحافظة العقارية التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي لفرز مكتبها الوطني يوم 27 فبراير بشكل أحادي لكون البيروقراطية ما زالت تتلاعب لربح الوقت وخلق اللبلة.

التحاق الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية بمسلسل «التفاوض»

شهد الاجتماع الخامس بين

العمل على عقد الدورة الرابعة لمجلس التنسيق الوطني للتوجه الديمقراطي في النصف الأول من شهر مارس القادم. جاءت لغة بيان الشغيلة التي خيمت على هذا النقاش التي خيمت على المؤتمر لم تسمح لقواعد الجامعة الوطنية لمضامين البيانات السابقة، وتميل إلى التصالح المهان مع قيادة البيروقراطية. وهكذا لم يبعد «تطهير» الاتحاد المغربي للشغل من فاروق شهير وأمالة هو اليوم أول الطريق نحو بناء الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة جماهيرية قوية، موحدة، مستقلة، ديمقراطية، تقدمية، ومناضلة، كشعار صدر عن ثنائي الأمانة الوطنية أمين والدريسي وفاروق الصادر في بيانه بتاريخ 21 يوليوز 2012. كما أن العودة إلى «الوضعية الطبيعية» لم تعد مشروطة بوضع آليات احترام الديمقراطية الديمقراطية والمطالبة بضبط مالية الاتحاد وموقفه من الهجوم الطبقي على مكتسبات الطبقة العاملة، وإرفاق الحقوق للمطردون وإلغاء التقسيم الفوقي للجامعات الوطنية، إلخ.

المؤتمر الوطني السابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ضغط نوعي على مكونات «التوجه الديمقراطي» لقبول «التفاوض» حول العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل

عقدت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مؤتمرها الوطني السابع يوم 28 فبراير 2015 بالرباط شارك فيه أزيد من 1000 مؤتمرة. وليس هذا الحشد غير المسبوق سوى استعراض القوة في اتجاه البيروقراطية لتيسير التفاوض. وثانيا، في اتجاه مكونات «التوجه الديمقراطي» لنهض نفس طريق «التفاوض» لأجل تسريع إدماجها داخل الاتحاد المغربي للشغل. وطغت على المؤتمر أجواء احتفالية بانتصار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في نقادي «فك الارتباط» وصواب «تدبير الصمود وفق شعار بت نبت». وتجلي هذا في افتتاح المؤتمر بطلاوة رسالة ثناء للأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، والكلمة التوجيهية لرئيسا شرفيا أكد فيها على ما يلي: «نحن على يقين بأن الأمور ستعود إلى نصابها طال الزمن أم قصر لأننا متشبثون بمركزتنا ووجودنا». إننا نقدر، رغم الحذر، أن المياه ستعود إلى مجاريها لأن الحكمة ومصلحة مركزتنا الكامنة في وحدتها الداخلية وبكل مكوناتها وفي احترام مبادئها الأصلية وشعارها الخالد «خدمة نضالية أو تنظيمية». على شرط عدم إثارة أي تساؤل أو بصدد الخروقات التنظيمية والتلاعب بالملفات النقابية، والتدبير الفاسد لمالية المنظمة،

الجامعة الوطنية للتعليم، الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات

المحلية) أكدت أيضا على نفس المرتكزات مشيدة بالدور الريادي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في تجربة «التوجه الديمقراطي». هذا النقاش الذي خيمت على المؤتمر لم تسمح لقواعد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بنقاش واستيعاب ما جرى حقيقة فقد مرت قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بعملية «التطبيع» على قواعدها بحسم الأمر قسريا في اتجاه العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل وكون «التفاوض» مع بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل هو الخيار الوحيد. ويبدو أن الأمر ينطبق أيضا على قواعد «التوجه الديمقراطي» عامة. فقد فرضت قيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إيقاعا ضاغطا أيضا على باقي مكونات «التوجه» في نفس الاتحاد. وغاب النقاش العميق حول هذا المسار النوعي.

تسرع نحو «التطبيق» ودوس على شروط التفاوض

ليس قبول البيروقراطية التفاوض سوى مناوره خسيسة. فهي تريد أن تحتوي مكونات «التوجه الديمقراطي» حتى يمر المؤتمر الوطني الحادي عشر في مارس 2015 في «جو عائلي» كي تضمن التمثيلية الكبيرة في انتخابات الماجورين المزمع تنظيمها هذه السنة. وقد انساق مفوضو الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية مع تطمينات البيروقراطية وهم يرددون لازمة «التشبيث بالاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية الأصلية، وضرورة طي صفحة الماضي من أجل الوصول إلى أهداف حقيقية لمصلحة مشتركة». وقع مجرد خلاف عائلي بين أفراد وأبناء الاتحاد المغربي للشغل، وبالتالي وجب تجاوزه من أجل جمع الشمل تحت راية الاتحاد المغربي للشغل، وبمبدأ لا غالب ولا مغلوب، والتشبيث بالوحدة كخيار استراتيجي لا محيد عنه». وجرى الشروع في آليات الانتقال من «وضعية غير عادية إلى الوضعية العادية داخل الاتحاد المغربي للشغل». إن مسار المفاوضات يتجه نحو ما تصبو إليه البيروقراطية، ألا وهو حل مكونات «التوجه الديمقراطي» كتنظيمات مستقلة. ولن تسمح البيروقراطية سوى بوجود جامعات خاضعة لسيطرتها بالكامل وفارغة من أي دينامية نضالية أو تنظيمية. على شرط عدم إثارة أي تساؤل أو بصدد الخروقات التنظيمية والتلاعب بالملفات النقابية، والتدبير الفاسد لمالية المنظمة،



■ تتمتع...

رسالة رابعة إلى مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل

«المفاوضات مع البيروقراطية»

لا لمساومات تفكيك «التوجه الديمقراطي» والحد من كفاحه لصد الهجوم على حقوق الشغيلة ومكاسبها

إنّ هذا هو التقييم العام لحصيلة الممارسة في مجمل الحركة النقابية المغربية الذي نحتاج إليه اليوم حتى نبني تجربتنا على أسس متينة وبهاذف واضحة. وقد طالبنا مرارا بعقد مؤتمر وطني فعلي «للتوجه الديمقراطي» تبني فيه رأيا جماعيا من خلال عملية تصويت بناء على وجهات النظر المعبر عنها بأرضيات برنامجية، وتحفظ فيه الأقلية (إن وجدت) بكامل حقوقها في مواصله الدفاع عن رأينا. لكن قيادة «التوجه الديمقراطي» تفادت هذا النقاش وأساسيا لاديمقراطية نهجها إلى خطورتها، وأحكمت الخناق عليه وتعمدت الغموض والبلبله وعمدت ما يوسعها حتى تكون العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل بأي ثمن الخيار الوحيد الواقعي وحرس على جملة يتطابق مع قناعات غالبية الساحقة لقواعد «التوجه الديمقراطي»، وعلى تسفيه الأراء المعارضة لتبدو مجرد مغامرة لا حظ لها في النجاح.

لقد أكدنا في مواقفنا السابقة المعبر عنها داخل مجلس التنسيق الوطني، وغير رسائلنا الثلاث المفتوحة الموجهة لأعضائه، ونكر الآن، أن شرط العودة الوحيد إلى الاتحاد المغربي للشغل هو بقاء مكونات «التوجه الديمقراطي» كتنظيمات مستقلة بشكل تام في قراراتها فيما يخص التنظيم وبرنامج العمل والتنسيق النقابي وطنيا وإقليميا ودوليا. فخنق البيروقراطية سيزداد حدة على أي تجربة كفاحية داخل الاتحاد المغربي للشغل. هذا علاوة على ضغط الدولة لجعل المنظمة النقابية مجرد مؤسسة «حورا» تستاعد على تحميل أعباء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة بالهجوم على مكاسبها وحقوقها. إن الرهان على العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل، بشكل يسمح بتطور المعارك العمالية وانتزاع مكاسب نوعية، فاشل في سياق الردة والهجوم الواسع للدولة على الحقوق والحريات ودور البيروقراطية كداعم حقيقي لتدمير التبعات. وبعبارة أخرى، لن يسمح الاندماج التنظيمي لمكونات «التوجه الديمقراطي» في أجهزة الاتحاد المغربي للشغل، بمواصله المعارك العمالية من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والحريه، والوقوف في وجه مخططات الدولة ومراكز القرار الأجنبية المدمرة لحقوق الشغيلة. هذا بالخصوص في ظل الظروف الحالي المسمم بتخضير الدولة لتدمير مخططات تدميرية كبيرة في مجال التقاعد وفرض العمل بالعقد، ومراجعة مدونة الشغل في اتجاه يزيد من تعميق وضعية الهشاشة والحرمة في أوضاع الشغل، والتضييق على الحريه النقابية عبر قانون النقابات والقانون التنظيمي للإضراب. وغيره.

نحن نؤمن بأن إمكانية تطوير تجربة «التوجه الديمقراطي» لتكون نبراسا لممارسة نقابية عمالية حقيقية كامنه موضوعيا لنظر الهجوم الدولة الشرس على الحقوق والمكاسب وتواطؤ البيروقراطية النقابية، وأن خيار العودة إلى الاتحاد المغربي للشغل هو أفق ضيق سيكبل إمكانات بناء تجارب كفاحية. وطالبنا مرارا بفتح نقاش عميق حول هذه الخيارات في صفوف قواعد «التوجه الديمقراطي» ومنظوراتنا للعمل النقابي : «دروس أزمة الحركة النقابية ودور البيروقراطية، تدقيق الملفات المطبعية في السياق الحالي، تقييم حصيلة «الحوار الاجتماعي» وجدواه، أساسيات النضال وطرق إدارتها، التغيير الديمقراطي داخل النقابة وحقوق العضو ومسؤولية الأجهزة والعلاقة بين الاتحادات فيما بينها وبين القيادة، المالية تحصيلها وصرفا وطريقة ضبطها وشفافيتها ثم مالية الدولة ودعم البرجوازية للنقابة، شروط التفرغ ومهامه وتقييمه، التكوين والاعلام، الوحدة النقابية اليوم فقهها ومع من يستندها، النقابة في سياق احتداد الهجوم النيولبرالي، النقابة والاقسام العمالية الأخرى من مطرودين وعاطلين ومتقاعدین،

من أجل تعبئة عمالية واسعة لصد تعديلات الدولة ودور البيروقراطية النقابية في تدميرها

تتمتع مهمتنا المركزية اليوم في التوجه إلى قواعدنا لتعبئتها ورفع معنوياتها للتصدي للهجوم النيولبرالي على مكاسب الطبقة العاملة، واصطفاء قيادات النقابات إلى جانب النظام وعقد تسويات هذنة وخيانية. علينا التعبئة من أجل رد عمالي وحدوي بدأ بتنفيذ الالتزامات النضالية السابقة لـ «التوجه الديمقراطي» بالدعوة إلى إضراب عام في قطاع الوظيفة العمومية مع تنظيم مسيرة وطنية ممركة في الرباط. إننا محطلة نضالية ضرورية في هذه اللحظة الدقيقة والحاسمة من شأنها تدعيم ثقة الأجراء في مبادرتهم ويقوى التضامن فيما بينهم. فالدفاع عن مكاسب التقاعد عبر إسقاط الثلاث الملعون (المتجسد في رفع السن إلى 65 سنة، وتقليص نسبة احتساب المعاشات من 25% إلى 20%، وتخفيض المعاشات باعتماد معدل الاجور لثمان سنوات الأخيرة عوض آخر أجر في احتساب معاش التقاعد) هي معركة مصيرية. فنجاح الدولة في تدمير إصلاحها سيفتح الباب على مصراعيه لتفعيل كل مشاريعها التراجعية سواء تعلق الأمر بفرض العمل بالمقعدة في الوظيفة العمومية، أو كريس ضرب الحريات النقابية عبر تمرير القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات فضلا عن الحديث عن مراجعة جديدة لمدونة الشغل في اتجاه ضمن الباطرون فرض المزيد من شروط المرونة والهشاشة في التشغيل. ناهيك عن تجريد الأجراء، والهجوم على صندوق المقاصة فيما يخص دعم أثمان البوطاكار، والزيادة في أسعار فاتورات الكهرباء والماء والنقل الحضري، وتفكيك النظام العمومي في الصحة والتعليم وجعلهما مجالا للاستثمار الرأسمالي الذي يربط الاستفادة من الخدمات بالقدرة على الأراء. كل هذا في سياق الهجوم الحاد على الحريات العامة وضمئها الحريات النقابية عبر الاقتراعات المتتالية من أجور المضربين في الوظيفة العمومية وحملة مسعورة لمحاربة النقابة في القطاع الخاص في قطاعات حيوية كالمناجم والفنادق كما يجري حاليا بورزازات. وليس ما يسمى بـ «الحوار الاجتماعي» سوى محاولة لشرعة هذه الهجمات الطبقيّة.

لكن شعارنا اليوم، هو لا بديل عن الاستمرار في الميدان وساحة المقاومة العمالية والشعبية، والعمل على حفز أكبر حركة إضرابية ممكنة باعتبارها البديل الحقيقي إزاء سياسة المساومة الخيانية التي تنهجها القيادات البيروقراطية النقابية. وأي تنازل عن هذا المسار باسم إنجاح المفاوضات مع الأمانة الوطنية للاتحاد

المغربي للشغل، بمسميات الحفاظ على «وحدة الصف الداخلي» و«وحدة المنظمة النقابية» قد يعصف بجهود الجيل الحالي من المناضلين النقابيين، وبأهمالهم في بناء تجربة نقابية كفاحية وديمقراطية. ولنا في مجريات المؤتمر العاشر للمنظمة وتدبير تركه ما بعد رحيل المحجوبين الصديق درسا ننمى ألا يتكرر في المؤتمر الحادي عشر.

إن الوحدة الحقيقية التي نتصورها هي وحدة القوى العمالية ووحدة تياراتها واتجاهاتها المناضلة على أرضية برنامج نضالي يستجيب لتطلعات طبقة الأجراء ولأهمالها العريضة في الكرامة والعدالة الاجتماعية والحريه. وهي تطلعات تتعارض جوهريا مع مصالح البيروقراطية وامتيازاتها. امتيازات تنالها بسبب التخريب المنهجي لوحدة العمال ونضالاتهم.

إن مقومات معارضة نقابية كفاحية وديمقراطية قائمة وتجد جذورها فيما يعمل داخل ساحة الصراع الطبقي من تباين في المصالح الحيوية بين الطبقات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية والنقابية. ونعتبر أن التضحية بتجربة «التوجه الديمقراطي» في هذه الظروف الحاسمة مقابل عودة إلى ركن ضيق جدا داخل الاتحاد المغربي للشغل هو خطأ سياسي كبير للمشرفين على قيادة التجربة.

إننا سنواصل معركتنا من أجل تشكيل قطب ديمقراطي وكفاحي يكون نبراسا جزريا على مستوى الخط النضالي والتسيير الديمقراطي. وندعو جميع مناضلات ومناضلي «التوجه الديمقراطي» إلى:

- المطالبة بعقد مؤتمر وطني «للتوجه الديمقراطي» يسمح بتقييم حقيقي لتجربة «التوجه الديمقراطي» وتحديد خياراتها المستقبلية، ومؤتمر وطني يشكل فرصة حقيقية أمام كل الشغيلة وأصاغر القضية العمالية لطرح آرائهم ومنظوراتهم بكل حرية،
- طرح خيار العودة للاتحاد المغربي للشغل وخيار الاستمرار في تحصين تجربة التوجه الديمقراطي كنقطة أساسية ضمن جدول أعمال مجلس التنسيق الوطني المزمع عقده في 08 مارس القادم،
- بلورة برنامج نضالي دقيق من حيث المبادرات النضالية وتوقيت إجرائها، كفيل بالاستجابة للتحديات المطروحة علينا اليوم للتصدي للهجوم الطبقي على مكتسبات الأجراء، وكرد عملي على سياسة التعاون المخزي الذي تقوم به البيروقراطيات النقابية مع الحكومة في إطار ما يسمى بجولات الحوار الاجتماعي،
- تكثيف حملة التشهير ضد بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ودورها في كبح النضالات وتكسیر المعارك العمالية واستئصال المناضلين والتجارب الكفاحية وفسادها المالي ونهبها لامتلاكات الاتحاد،
- التنسيق بين جميع ضحايا العسف البيروقراطي في جميع النقابات وتوحيد القوى لتشكيل توجهات نقابية ديمقراطية تخترق جميع المنظمات النقابية القائمة بالمغرب، والعمل على توفير الشروط الملائمة ذاتيا وموضوعيا لبناء الوحدة النقابية في النضالات والمعارك.

لا للتفريط في تجربة «التوجه الديمقراطي»

مطالب عمالية عالقة منذ سنين

بعد 3 أشهر على تنفيذ الاضراب العام، دعت الحكومة للنقابات الأكثر تمثيلية إلى حوار اجتماعي، وتقدمت الأخيرة بمطالب ورد أهمها في المذكرة المطبعية المحضرة للتنسيق النقابي الثلاثي المذكور سلفا:

- زيادة عامة في الأجور وفي معاشات التقاعد؛
- تخفيض الضغط الضريبي على الأجور وتحسين الدخل؛
- رفع سقف الأجور المعفاة من الضريبة إلى 6000 درهم

المطالب الملحة للحركة العمالية المغربية: أي رهان على الحوار الاجتماعي؟

بقلم بوالطيب محمد - مناضل في

التوجه الديمقراطي بالاتحاد المغربي للشغل

عومل الملف المطبلي للحركة العمالية بتهميش بالغ من قبل القيادات النقابية المستمرة في سياستها المالية لمخططات الدولة المدمرة لأساط المكاسب العمالية. فبعد صفقتها المشينة مع النظام، المتوجة بعمل القيادات على تحجيد الحركة النقابية عن المشاركة في النضال السياسي الذي خاضته جماهير شعبنا تحت راية 20 فبراير مقابل تنازلات سرعان ما تم التراجع عنها بعد تغير موازين القوى لصالح العمل وتدنيمها للتعديل الدستوري لفاتح يوليوز 2011، الذي كرس تراجع حقيقة بحق العمال لرفضه للتوجهات النيولبرالية كقواعد دستورية من قبيل التوازن المالي للدولة، الفصل 77 وتقليص دور النقابة في تأطير فئة الأجراء فقط (الفصل 8)، وحصر دور الدولة في ما يتعلق بتلبية الحقوق الاجتماعية الأساسية في الصحة والتعليم والتشغيل والحدالة الاجتماعية. بغا للمعية، ينبغي التذكير أن نفس القيادات وافقت في عهد الوزير جلول على مدونة الشغل التي ألغت عددا من التشريعات الشغيلة بموجب المادة 586، أهمها تطهير 31 أكتوبر 1959 المتعلق بالرفع العام للأجور تبعاً لغلاء المعيشة؟ فيما يتعلق برفض المخطط النيولبرالي لإصلاح أنظمة التقاعد، أو الثالث الملعون المتجسد في رفع السن إلى 65 سنة، تقليص نسبة احتساب المعاش من 25% إلى 20%، وتخفيض المعاشات باعتماد معدل الاجور لثمان سنوات الأخيرة عوض آخر أجر في احتساب معاش التقاعد، وما يستتبعه ذلك من معاناة اسنانة و تعميق لبطالة خريجي الجامعات، وذلك تحت ضغط القواعد النقابية ونضالها البطولي (بلغت نسبة المتراكبين في الاضراب العام يوم 29 أكتوبر 2015 أزيد من 400.000 أجبر في الوظيفة العمومية لوحدها وفق الأرقام الرسمية التي قدمتها الحكومة)، انتقلت القيادات النقابية من موقف الرفض للثالث المذكور إلى المطالبة بمقاربة تشاركية لإصلاح التقاعد، لتشارك في تمرير المخطط التقشفي، مادامت قادرة على التحكم في أي غضب نابع من القواعد النقابية، علما أن الحكومة أشركت النقابات في كل مراحل اعدادها للهجوم على هذا المكتسب منذ 2004 عبر الجنتين الوطنية والتقنية لإصلاح أنظمة التقاعد. وبني هاشم المناورة الوحيد لدى القيادات، القبول بتمرير مخطط التقاعد النيولبرالي مقابل إحداث درجة جديدة لبعض فئات الموظفين، لا نعتقد أن قيمتها المالية ستساوي تلك التي نالها المهندسون في عز 20 فبراير، أي 5000 درهم مرة واحدة، أو حتى كتاب الضبط (المنندبون القضائيون) 3200 درهم!؛

تتمتع ص 10

المطالب الملحة للحركة العمالية المغربية: أي رهان على الحوار الاجتماعي؟

بقلم بوالطيب محمد - مناضل في التوجه الديمقراطي بالاتحاد المغربي للشغل



عبر تمثين الجبهة الداخلية للاتحاد عبر العودة من جديد وفق الشروط المطروحة من قبل البيروقراطية، وإما أن يتنازل عن الاضطلاع بهذه المهمة ويكون بذلك عرضة لافلاس سياسي ونضالي ونقابي مهول، ويساهم في تبديد جهود تاريخية في بلورة نواة نقابية ديمقراطية وكفاحية في الساحة النقابية، قد تبدو ضعيفة كميًا ولكن تشكّلها كنموذج نقابي مكافح من شأنه أن يجعل منها قبلة ورأية تناضل تحت لوائها خيرة العناصر النقابية.

إن مهمتنا، في حقبة اشتداد الهجوم النيولبرالي على مكاسب طبقتنا، وميول قيادات النقابات إلى عقد تسوية تاريخية خيانية، هي في مواصلةنا للتمسك بالديمقراطية ولتحولها إلى نقابات داخل الحركة النقابية، ذلك لكي نبقي منسجمين مع أنفسنا، بالأساس، وحتى نتمكن بالفعل من ادماج نضال الطبقة العاملة في حركة التغيير الديمقراطي الجذري ببلادنا مستندين إلى الدروس التي تعلمناها جميعا من هزيمتنا في العام 2011، التي نخصد اليوم نتائجها الكارثية على جميع المستويات الديمقراطية والاجتماعية.

فهل اندماجنا التنظيمي، اليوم، من جديد في أجهزة الاتحاد المغربي للشغل وفق شروط البيروقراطية وفي ظل أهدافها وخلفياتها غير المعلنة، سيتيح لنا مواصلة المعركة العمالية من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والحريّة، والوقوف في وجه المخططات النيولبرالية المدمرة للحقوق الشغلية وفي مقدماتها المكتسبات الأجزاء وفي مجال التقاعد والحريات النقابية وفي العمل القاربالنسبة للموظفين؟

هذا هو السؤال الأساسي، إن أي تكتيك أو موقف يتم اتخاذه ينبغي أن يقاس بمدى قدرتنا على مواصلة المعركة من أجل الحقوق والحريات العمالية، كما ينبغي أن يقاس على ضوء دورنا التاريخي في بلورة امتداد نقابي مكافح وديمقراطي لحركة التغيير الجذري ببلادنا، وليس من أجل شيء آخر. هذا إذا أردنا البقاء منسجمين مع شعارات الوفاء للقضية العمالية ولقضية عموم الجماهير الكادحة وجعلها فوق أي اعتبار مهم بلغ شأنه.

الرابط، في فاتح مارس 2015

من الساحة، حتى يتسنى لقيادة الاتحاد توقيع اتفاقاتها الخيانية مع الباطرونا ودولتها بسلاسة، وفي هذه الحالة فما على مناضلي التوجه الديمقراطي وقياداته سوى الالتزام بقرارات الأجهزة الشريفة للاتحاد، إذا ما رغبوا في تفادي الطرد والاستئصال التنظيمي مرة أخرى كما كان الحال قبل 4 سنوات، لما عارض مناضلو اليسار توجه القيادة بالتصويت على الدستور بنعم، فكان مصيرهم الاستئصال من النقابة.

رفاقنا، إن القليل من التنازل، في ظل اختلال موازين القوى، يؤدي إلى كثير من التراجع، هذا ما علمتنا إياه دروس كفاح الطبقة العاملة عبر مسيرتها الكفاحية المريرة. ولنا في المسومة التاريخية التي عقدها عبد الرحيم بوعبيد مع المحجوب بن الصديق، وهو مسجون، سنة 1967، درسًا بليغًا من هذه الناحية. فقبول الاتحاديين، تحت ضغط عبد الرحيم بوعبيد وجزء من قيادة الاتحاد في ذلك الوقت، حل النقابة الوطنية للتعليم والنقابة الوطنية للبريد، التي كانت قد فتكتا الارتباط القانوني مع الاتحاد المغربي للشغل منذ سنة 1965 بعد انحيازه الواضح لسياسات النظام وتكرره للمعركة من أجل الديمقراطية، واللذان كانتا، في ذلك الوقت، في أوج العطاء النضالي والتنظيمي، والاندماج من جديد في أجهزة الاتحاد المغربي للشغل الذي ترتب عنه جمود كبير في النشاط النقابي المكافح لسنوات.

ومادم لا يمكن تصور أي استراتيجية الديمقراطية « اليوم في مراكمة الشروط النضالية والتنظيمية، رغم كل النواقص والصعوبات، لتحقيق تحول من موقع الدفاع لفرض الذات في الساحة وتحسينها من ضربات البيروقراطية والسلطة، إلى طور هجوم يأخذ فيه زمام المبادرة النقابية المناضلة من أجل المصالح الفعلية لطبقة الأجزاء، خصوصًا في ظل الخيانة المرتقبة للقيادات النقابية، وهذا يقتضي طبعًا القطع مع أوهام إمكانية تحقيق هذا السبيل

بجهود الجيل الحالي من المناضلين النقابيين، وبإلزامهم في بناء بديل نقابي كفاحي ديمقراطي.

إن الوحدة الحقيقية التي تنصورها هي وحدة القوى العمالية ووحدة تياراتها واتجاهاتها المناضلة على أرضية برنامج نضالي يستجيب لتطلعات طبقة الأجزاء ولألمالها العريضة في الكرامة والعدالة الاجتماعية والحريّة، وهي تطلعات متعارضة جوهرًا مع مصالح البيروقراطية وامتنيازاتها.

فالأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، تسعى من وراء رغبتها في إعادة دمج التوجه الديمقراطي في الأجهزة الرسمية للاتحاد المغربي للشغل، في هذا الظرف بالذات، وبعد أن تمكنت من إحكام قبضتها على مختلف أجهزة الاتحاد محليًا وجوهيًا وقطاعيًا ووطنيًا، إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: توظيف الطاقة الانتخابية لمكونات التوجه الديمقراطي، وأساسا الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التي حصلت على 58 % من الأصوات في انتخابات 2009، والنقابة الوطنية للجماعات المحلية التي حصلت على 560 مقعدًا محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد «كش». أفص إلى ذلك الوضع التنظيمي والنضالي الذي تحظى به طبقة الأجزاء يمكن الدولة من تمرير مخططاتها النيولبرالية بشأن التقاعد ارضاء لآسيادها الامبرياليين، وفتح الباب على مصراعيه لتفعيل كل مشاريعها التراجعية كقرض العمل بالعددة في الوظيفة العمومية، وخنق الحريات النقابية (قانون الاضراب وقانون النقابات) فضلا عن السعي لمراجعة جديدة لمدونة الشغل خدمة للباطرونا لفرض مزيد من شروط المرونة والهشاشة في أوضاع الشغل لضمان «نافسية الاقتصاد الوطني». أمام هذا الواقع الصعب تقع على مناضلي طبقة الأجزاء مهمة اتخاذ موقف واضح من مسار الحوار الحالي، وتبهيئ شروط رد عمالي وحدوي إزاء تخفيض أجور الممرضات وتغنت الحكومة، وفي مقدمتهم مناضلات ومناضلي التوجه الديمقراطي بالاتحاد المغربي للشغل، الذي تقع على عاتقهم مهمة تنفيذ التبرامير القارط وتغنت الحكومة، بالدعوة إلى اضراب عام بقطاع الوظيفة العمومية مع تنظيم مسيرة وطنية مركزية بالرباط. هكذا اجراء نضالي في هذا الظرف، سيشكل أحسن رد على سياسة التعاون الطبقى للقيادات البيروقراطية، وسيدعم ثقة الأجزاء بقواهم وبشكل ضغط قويا على القيادات السائتة نحو التضحية بمطالب العمال ضمانا لاستمرار مصالحها الخاصة سيما في سياق مطبوع باقتراب موعد الانتخابات المهنية كما أوضحنا أعلاه.

ليكن شعارنا اليوم: لا بديل عن العودة إلى المبادئ، ولنعمل لحفز أكبر حركة اضرابية ممكنة كبديل الحقيقي عن المساومات الخيانية للقيادات النقابية. وأي تنازل عن هذا المسار باسم انجاح «المفاوضات» مع الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، بمسميات الحفاظ على «وحدة الصف الداخلي» و«وحدة المنظمة النقابية» قد يعصف

الأعلى للوظيفة العمومية، ولجان التحكيم والمصالحة التي يترأسها (الولاة والعمال). زد على ذلك أن مسألة الانتخابات المهنية قد تفجر التحالف النقابي الثلاثي الفوقي بين الكدش، الفدش و إمش، باستحضار الحاح لكدش بالخصوص، على مراجعة نظام التمثيلية بالقطاع العام، مقابل تثبيت إمش بالنظام الحالي الذي يمنحها أفضلية هامة. ذلك ما نستشفه من أول موقف رسمي للمكتب التنفيذي للكدش بعد لقائه برئيس الحكومة في 10 فبراير 2015، حيث دعا في بلاغة الصادر في 11 فبراير 2015 «إلى العينة استعدادا لخوض الاستحقاقات المقبلة». طبعًا، ما يهم قيادة الكدش، امتيازاتها المستقلة عن مصالح العمال، ومن ثم فهي تدعو المناضلين، ليس إلى التعينة للكدش عن المطالب، بل استنادا للانتخابات المهنية المقبلة حتى يضمن اخوة الأموي تجديد تمثيلياتهم في مؤسسات الدولة.

المهام العاجلة للتوجه الديمقراطي

يتضح من مواقف القيادات النقابية في السياق الحالي، أن الأمور تسير نحو توقيع اتفاق خياني جديد ضد طبقة الأجزاء يمكن الدولة من تمرير مخططاتها النيولبرالية بشأن التقاعد ارضاء لآسيادها الامبرياليين، وفتح الباب على مصراعيه لتفعيل كل مشاريعها التراجعية كقرض العمل بالعددة في الوظيفة العمومية، وخنق الحريات النقابية (قانون الاضراب وقانون النقابات) فضلا عن السعي لمراجعة جديدة لمدونة الشغل خدمة للباطرونا لفرض مزيد من شروط المرونة والهشاشة في أوضاع الشغل لضمان «نافسية الاقتصاد الوطني». أمام هذا الواقع الصعب تقع على مناضلي طبقة الأجزاء مهمة اتخاذ موقف واضح من مسار الحوار الحالي، وتبهيئ شروط رد عمالي وحدوي إزاء تخفيض أجور الممرضات وتغنت الحكومة، وفي مقدمتهم مناضلات ومناضلي التوجه الديمقراطي بالاتحاد المغربي للشغل، الذي تقع على عاتقهم مهمة تنفيذ التبرامير القارط وتغنت الحكومة، بالدعوة إلى اضراب عام بقطاع الوظيفة العمومية مع تنظيم مسيرة وطنية مركزية بالرباط. هكذا اجراء نضالي في هذا الظرف، سيشكل أحسن رد على سياسة التعاون الطبقى للقيادات البيروقراطية، وسيدعم ثقة الأجزاء بقواهم وبشكل ضغط قويا على القيادات السائتة نحو التضحية بمطالب العمال ضمانا لاستمرار مصالحها الخاصة سيما في سياق مطبوع باقتراب موعد الانتخابات المهنية كما أوضحنا أعلاه.

ليكن شعارنا اليوم: لا بديل عن العودة إلى المبادئ، ولنعمل لحفز أكبر حركة اضرابية ممكنة كبديل الحقيقي عن المساومات الخيانية للقيادات النقابية. وأي تنازل عن هذا المسار باسم انجاح «المفاوضات» مع الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، بمسميات الحفاظ على «وحدة الصف الداخلي» و«وحدة المنظمة النقابية» قد يعصف

أما الحريات النقابية فلم تسجل المذكرة المطلوبة بشأنها أي الحاح على وقف الاقطاعات من أجور المضربين، أو المطالبة بارجاع العمال الذين طردوا إثر مشاركتهم في الاضراب العام، كشرط أولي سابق عن أي مفاوضات مع الحكومة. علما أن الاقطاعات أصبحت سلاحا بيد الدولة لقمع المضربين في الوظيفة العمومية. أما عن حديث القيادات النقابية عن مناهضتها للعمل المؤقت والهش ولشركات المناولة فيكفي التذكير بأن الأساس القانوني لفرض الهشاشة جاء مع مدونة الشغل التي حظيت بمباركة جميع «النقابات الأكثر تمثيلية»، والتي اعتبرها المكتب التنفيذي لنقابة كدش في 30 يونيو 2003 «لبنة أساسية في اتجاه تجديد التشريعات الوطنية».

إن فرض التراجع عن الهشاشة في الشغل يستلزم ميزان قوى عمالي حقيقي لتغيير قانون العمل بصفة جذرية، الأمر الذي يستحيل في ظل هيمنة التوجهات الموالية للرأسمالية ودولتها على رأس المنظمات النقابية، وتشتت جهود المناضلين الكفاحيين واستمرار تغنت بعضهم في توحيد كفاحهم تحت راية يسار نقابي معاد للراسمالية.

الحوار الاجتماعي آلية لتهمير مخطط التقاعد

إن مسألة التقاعد حسمها الخطاب الملكي صيف العام المنصرم حين دعا النقابات «لجادة» إلى تغليب المصلحة العليا للوطن سيما في مجال الاصلاحات الهيكلية الكبرى وعلى رأسها التقاعد، وكذا تشديد كريسيتين لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي، إحدى المؤسسات الرئيسية في توجيه وتخطيط المستقبل الكارثي لكادحي المغرب وعماله، على الشروع الفوري في اصلاح التقاعد. بهذا تخلت المذكرات المطلوبة لقيادات النقابات عن صيغة رفض المخططات (رفع السن، الزيادة في المساهمات، وتخفيض أجور المعاشات)، واستبدلتها بطلب تبني مقاربة تشاركية في تنفيذ الاصلاح؟

وقد اتضح من أول يوم «حوار» بين النقابات والحكومة يوم 10 فبراير 2015، أن الأمور تسير باتجاه تهيم شروط تمرير الاصلاحات المضادة لمكتسبات الأجزاء بشأن التقاعد، خاصة موظفو الدولة، فإضافة إلى رفض الحكومة برمجة الجولة الحالية من الحوار الاجتماعي على أساس المطالب التي تقدمت بها النقابات على علاقتها، فرضت على هذه الأخيرة سياسة الأمر الواقع منطلقة من ادراك عميق لعجز القيادات عن اتخاذ أي مبادرات تصديقية، ليدخل بذلك الحوار الاجتماعي بلجته العديدة في سراييب اجتماعي ماراطونية تمكن الحكومة من ربح الوقت، سيما مع اقتراب الانتخابات المهنية المقررة في ماي المقبل وما تشكله من أهمية بالنسبة للبيروقراطيات النقابية، باعتبارها فرصة حقيقية لها لتجديد امتيازاتها وتمثيليتها في هيئات ومؤسسات الدولة البرجوازية (مجلس المستشارين، المجلس الاقتصادي- الاجتماعي، والبيئي، المجالس الإدارية للصندوق المغربي للتقاعد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المجلس



طنجة: مناطق التصدير الحرة، بشاعة الاستغلال والمقاومة العمالية: نموذج مصنع رونو- نيسان

بقلم: عمالي- 1 مارس 2015

تقديم

تعد مجموعة رونو إحدى كبريات الشركات العالمية لصناعة السيارات. تتواجد في 128 بلد، ولها وحدات إنتاج و صيانة و تطوير في القارات الخمس، لكن يبقى تركيزها الانتاجي في أوروبا، وخاصة فرنسا. وقد سعت للانفتاح على صفة البحر المتوسط الجنوبية بتقوية تواجدها بالمغرب والجزائر.

تعزز وجود رونو، في مجال صناعة للسيارات بالمغرب، باستكمال استحداثها على مصنع صوماكا بالدار البيضاء منذ سنة 2005، و كذا بإطلاق مصنعها بمنطقة التصدير الحرة بملوسة في ضواحي مدينة طنجة، بتخالف مع شركة نيسان لصناعة السيارات. وقد دشّن رسميا في شهر فبراير 2012، بالإضافة لقطبها التسويقي وقطبها المالي، (RCD Finance Maroc)، تتغلغل المجموعة في كافة فروع نشاطها بمغرب ثمانية آلاف أجير، 12.5% منهم نساء.

يشغل مصنع رونو بطنجة زهاء 5500 أجير، قرابة الألف منهم مستخدمو مكاتب (حسب تصريح عبد العزيز مهاجر - جريدة ليكودنيست عدد 4175 بتاريخ 19 دجنبر 2013)، و حوالي 600 نساء. بقيقمانا يعمل بمصنع صوماكانحو 1400 شغيل (سنة 2012، (الموقع الكتروني لمجموعة رونو / فبراير 2015)

مصنع رونو نيسان بطنجة مملوك لمجموعة رونو بنسبة 52.4 % و لصندوق الإيداع والتدبير بنسبة 47.6 % (حسب الموقع الرسمي للرونو / فبراير 2015)، أما مصنع صوماكا بالدار البيضاء فمملوك لمجموعة رونو بنسبة 80 % و مجموعة PSA بنسبة 20 % (حسب الموقع الرسمي للرونو /فبراير 2015)

لماذا استولت رونو بالمغرب وخاصة بطنجة؟

ما جذبت شركة رونو لصناعة السيارات إلىالمغرب، بخاصة مدينة طنجة، جملة امتيازات مغرية ومرعبة نذكر منها: -الاستفادة من استثمارات ضخمة قدرت بمليار أورو من المالية العامة شملت تمويل البنية التحتية: شبكة طرق و سكك حديد، و الميناء المتوسطي و الأراضي التي أقيم عليها المصنع. - تحمل الدولة المغربية تكاليف تكوين الأجراء في معهد التكوين في مهن السيارات، الذي تشرف عليه مجموعة رونو.

- إعفاءات من الضريبة لمدة خمس سنوات. بعد ذلك تستفيد من ضريبة على الشركات لا تتعدى نسبها 8.5 %.

-القرب من أوروبا يتيح تصدير 85 % من إنتاج المصنع بأسعار جد تنافسية.

- متوسط أجر شهري بالصناعة في المغرب هو 248 يورو في سنة 2012، فيما الأجر الصافي لعمال في مصنع رونو برومانيا هو 446 يورو في الشهر. أما الأجر الأدنى في فرنسا في يناير 2015 فيبلغ 1136 يورو ، بينما متوسط الأجر في تركيا 530 يورو.

- مدة العمل الفعلية في سنة 2013 بلغ معدلها في فرنسا، 1661 ساعة و في رومانيا 2099 ساعة و في البرتغال 1834 ساعة. في حين يصل في المغرب إلى 2500 ساعة (حسب جريدة ليكودنيست عدد 4235 ليوم 18 مارس 2014) علما أن مدة العمل القانونية محددة في 2288 ساعة في السنة حسب قانون الشغل المغربي. هذا فضلا عن جعل مصنع رونو- نيسان

بطنجة وسيلة لدفع الأجر نحو التخفيض في مجموع مصانع رونو عبر العالم. لهذا، يجب أن يكون وجود مصنع رونو- نيسان بالمغرب مناسبة لتحسين مجمل شروط عمل وعيش أجراء قطاع صناعات السيارات بالمغرب، من أجل أن يرتفع الأجر إلى مستوى معدل الأجر بمجموع مصانع المجموعة من حيث قدرته الشرائية، و ألا تنخفض أجور العمال في المصانع الأخرى عبر العالم في اتجاه مستوى الأجير البئيس بمصنع رونو- نيسان بطنجة.

في البداية كانت الحملة الاعلامية المسوقة للمشروع ... الحلم

سوق وسائل الاعلام المحلية في مجملها المشروع بما هو إنجاز كبير و ثورة صناعية، ستمكن البلد من رفع قيمة صادراته و بالتالي مواجهة عجز الميزانية و غيره من مشاكل الاقتصاد المغربي و من ضمنها البطالة. و لم تتم إلا نادرا الإشارة إلى أن المشروع يدخل في إطار استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات (الرونو) من أجل مواجه متطلبات الأزمة الاقتصادية التي تعرفها صناعات السيارات في البلدان الرأسمالية الكبرى و كذا اشتداد المنافسة بين مكوناتها، هذا ما دفعها إلى السعي لإعادة التوزيع الجغرافي للإنتاج للتمكين من خفض كلفة اليد العاملة والاستفادة من المزايا المذكورة أعلاه بقصد إعادة رفع أرباح حاملي الأسهم على حساب الأجراء والشعوب.

كان للحملة مفعل على الأجراء و الشباب المعطل، فقد توقعوا أجور أفضل من المعدل الوطني ومكاسب أهم بالنظر إلى مستواهما في أوروبا. خاصة أن المسيرين وعدوا عند بداية الالتحاق بالمعمل كان بمزايا كبيرة و مستقبل مهني زاهر. لكن سيكتشف الأجراء أن أجور المرسمين لا تتعدى 2800 درهم و أقل للعمال المشغلين عبر شركات المسمرة في اليد العاملة.

مع قسوة ظروف العمل سيقط القناع و تبين أن الأجراء لن ينالوا مكاسب و أجور ترقى لجزء بسيط من تضحياتهم. في هذا السياق بدأت الوشوشات بين العمال و العاملات... «نصنع سيارات مثل عمال أوروبا لكن الأجر هزيل إلى هذا الحد»... بدأت تظهر الكتابات على أبواب المراضى من قبيل «أقل أجر يجب أن يكون 4000 درهم»... هذه الأوجاع استدفع الإدارة إلى التوجس و الحيلة و التفكير في مواجهة الوضع لكي لا تتعرقل سيرورة انطلاق المصنع... خاصة أن شركة رونو تتوفر على خبرة في إدارة مثل هذه الأوضاع نظرا لتجربتها المديدة في محاربة العمل النقابي متى استطاعت ذلك أو التعايش معه مكرهة.

تجربة الرنوت جعلتها تحاول إدماج المكاتب

النقابية في استراتيجيتها الادارية، و جعلها أداة للسيطرة على العمال و دفعهم لقبول واقع العمل و الأوجاع تحت مبررات التنافسية و المردودية... هكذا تم تأسيس مكتب نقابي بتغاضي الادارة و السلطة...

حاولت الشركة أن يكون من بين أعضائه الخاضعون لتوجيهاتها...

لكن لكل حساباته .. العمال يقبلون على الانخراط في النقابية...

المكتب النقابي الذي تشكل تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل في يونيو 2012 سيتمكن تدريجيا من نيل حظوة لدى العمال... (تم تأسيس مكتبين واحد تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل و الثاني تحت لواء الكنفيدالية الديمقراطية للشغل لكن النتائج الفعلية على صعيد الأجر و مستوى المعيشة بقيت هزيلة للغاية. في فاتح مايو من نفس السنة شارك

أرباب العمل : «النقابة تغلق المعامل» و النقابة «تسبب الطرد»... النقابة تنفر المستثمر» إلى غيرها من السموم التي تنفثها البورجوازية ضد النقابة بما هي سلاح التضامن العمالي. بدل ذلك أحس العمال أن لا قيمة لهم مشتتين كأفراد، و توصلا إلى أن النقابة التي يسيرها العمال و ينخرطون فيها بقوة و يتحملون المسؤولية داخلها يمكن أن تكون سلاحا يهابه المستغلون و من يحميهم. لقد كان لوجود نقابيين لهم احتكاك مباشر بالعمال داخل الأرواش من بين أعضاء المكتب النقابي الأول مفعل مبطل لنوايا الادارة.

سيعد المكتب النقابي لقياء مع الادارة كل شهر ابتداء من 4 يوليوز 2012 لكن المطالب العمالية لم تجد أذان صاغية، ولكي يتم إعطاء الأمر بعدا أكثر مسؤولية، وضع ملف مطلبي العمال تعينتهم من خلال المشاركة لأول مرة في تظاهرات فاتح ماي 2013، بحضور لافت و مميز . واجهت الادارة مطالب العمال بالرفض مبمرا أن المكتب النقابي لا يمثل كل العمال و بالتالي لاق له في الحديث بإسمهم. إدارة الشركة قالت انها ستقوم بتنظيم انتخابات مهنية للمندابين الأجراء لفرز التمثيلية الحقيقية للعمال، و قد أجريت الانتخابات يومي 17 و 18 يوليوز 2013.

كانت هذه مجرد مناورة لتقسيم صف العمال و محاولة لضرب النقابة و تقزيم نموها. لكن العمال و العاملات و النقابيين و النقابيات تفتنوا للمناورة الدنيئة للإدارة، هكذا و اندلع صراع حول التمثيلية بين النقابة و بعض أتباع الادارة، لكن النتيجة في النهاية كانت أغلبية ساحقة من المندوبين من أعضاء النقابة بدل أن تضعف الانتخابات المهنية النقابة كما كانت تحلم الادارة، خرجت منها النقابة أكثر قوة و جذابية بالنسبة للعمال.

ما بعد الانتخابات المهنية... الادارة في وضع مخرج...

سيتم فتح تفاوض جديد في شتنبر 2013، من طرف الادارة في محاولة لإعطاء صورة إيجابية عنها، و ستقدم الادارة بروتوكول اتفاق للمكتب النقابي، الذي لم يحظ برضاه، فرد بدوره بمذكرة مطالب أخرى. بعد أسابيع من انتظار المكتب النقابي لجواب الادارة على مطالبه، دون جدوى، قرر يوم 26 أكتوبر 2013 حمل الشارة من طرف الأجراء و حدد لها مدة ثلاث أيام للاستجابة للمطالب. عشية يوم 29 أكتوبر 2013 وقبل ساعات من انطلاق حمل الشارة حيز التنفيذ تلقى المكتب النقابي دعوة من والي جهة طنجة- تطوان للتفاوض مع مسؤولي الشركة مساء نفس اليوم بمقر الولاية. تمخض الاجتماع عن وعود من قبيل:

- بلورة ميثاق لتسيير التفاوض الاجتماعي و ذلك قبل 30 يونيو 2014.

- الشهر 13 لكل العمال برسم سنة 2013 -رفع قيمة منحة العيد الكبير من 1400 إلى 1600 درهم، و منحة التمدريس برسم سنة 2014، (500 درهم).

- رفع الأجر بشقين واحد معمم و آخر حسب الاستحقاق و تعميم الشهر 13 بالنسبة للجميع

-رفع منحة السكن ب 150 درهم في الشهر -إحداث صندوق للتأخر (يدفع منح في حالة وفاة أحد الوالدين أو الأبناء أو الزوجة). على أن يتم التطبيق في أقي سنة 2014 بجهة أن

الطرفة المالية للشركة تفرض ذلك... (حسب ما جاء في تصريح لمدير الموارد البشرية لمجموعة رنو المغرب، لجريدة ليكودنيست عدد 4175 بتاريخ 19 دجنبر 2013.

طيلة النصف الأول من سنة 2014، انتظر العمال تطبيق الاتفاق، لكن النتائج الفعلية على صعيد الأجر و مستوى المعيشة بقيت هزيلة للغاية. في فاتح مايو من نفس السنة شارك

أجراء رونو- نيسان بقوة في المسيرة العمالية، بشعارات غاضبة تكشف شروط الاستغلال و القهر التي يفاسونها. استمرت النقابة في النمو رغم المؤمرات المتنوعة التي نسجها الشركة و السلطة من أجل وقف تطور و جذر الوعي العمالي و ما يمكن أن ينتج عنه من تأثير إيجابي على العمل النقابي بالمدينة، وخاصة إذا علمنا أن من بين عمال رونو من له تجارب نقابية سابقة.

كان الاضراب الوطني الذي دعت إليه المركزيات النقابية مناسبة لتثبيت العمل النقابي و إبراز وحدة العمال، و التأكيد على مطالبهم في الكرامة و شروط عمل لائقة، و أجور تضمن مستوى عيش لائق. لقد كان نجاح الاضراب بالمصنع شاملا، لدرجة أن الادارة لم تحاول التدخل لإفشاله مخافة تعقيدات لا تحمد عقباه.

بعد الاضراب الوطني 29- أكتوبر 2014 رفض العمال زيادة الساعات الإضافية و الاشتغال يوم الراحة الأسبوعية بعد أن قررنا ذلك في جمع عام. كما رفضوا اجتماعا للفرار للمطعم في شهر دجنبر 2014 بسبب رداءة الوجبات، وطالبوا بمراجعة نظام الزيادة في الأجر الذي يبلغ نسبة 6 % سنويا موزعة على 4 % للجميع و 4 % متوقفة على قرار رئيس الأجير في العمل، ما أدى إلى فروق كبيرة جدا في الأجر، نظرا لمزاجية الرؤساء و تعليمات الادارة.

وعود كاذبة ما لم يتحقق بالنضال يتزعزع بمرمد من النضال

بعد انقضاء سنة 2014، و أكثر من شهر من سنة 2015 ، أصبح واضحا لجميع العمال أن الوعود المكتوبة بحبر الادارة قد تلاشت، و وجب إعادة كتابتها بحبر النضال حتى تبقى عاقلة بالأذهان و تخرج لأرض الواقع. هكذا عم السخط و وسط العمال و العاملات، و بدأ التحرك النقابي يحمل الشارة، و مقاطعة

المطعم يوم 11 فبراير 2015 و تنظيم وقفة احتجاج يوم الخميس، بالنسبة للفوج الأول بعد الخروج من العمل. و تقرر الاضراب عن العمل يوم الخميس 12 فبراير 2015، لكن تم تعليقه (لم يتم إخبار الفوج الثاني بالقرار مما أثار حالة من الارتباك والاشياء وسطه) بعد تدخل السلطات الإقليمية و دعوتها للمكتب النقابي للتفاوض بحضور مدير مصنع رونو- نيسان طنجة. شهدت حركة الاحتجاج نجاحا ساحقا. هكذا تم فرض التفاوض و أسفر عن عزم مكاسب للأجراء وقع الاتفاق بشأنها مع الادارة يوم 14 فبراير 2015. وعرض مكتب النقابة نتائج التفاوض يوم الأحد 15 فبراير 2015 في جمع عام بحضور مئات الأجراء بالقاعة الكبرى لقصر البلدية.

وقد كانت أهم نتائج التفاوض بالنسبة للأجراء:

- زيادة نسبة 6 % في الأجر الأساس لجميع العمال، سواء كان عقد العمل غير محدد المدة أو محدد المدة، على أن يكون العامل قد اشتغل بالشركة أكثر من 6 أشهر. و زيادة نسبة 3.5 % في الأجر الأساس للمستخدمين يضاف لها نسبة 1 % من الأجر الأساس حسب «الاستحقاق» يمنحها الرئيس المباشر في العمل. أما بالنسبة للأطر فبنسبة الزيادة هي 1 % من الأجر الأساس و نسبة 2 % من الأجر الأساس حسب «الاستحقاق» يمنحها الرئيس المباشر في الادارة.

-محافظة الدخول المدرسي لأبناء العمال في كل دخول مدرسي. - منحة شهرية بقيمة 125 درهم مقابل وقت الراحة، و تناول الوجبات (نصف ساعة) على أن ترفع قيمتها إلى 250 درهم خلال عام 2016. تشمل جميع العمال و المستخدمين، الذين يعملون بالأفواج. أما الذين يعملون بدوام عادي ، فتقدر المنحة

ب 100 درهم في 2015 و 200 درهم في 2016. بالتناسب مع الأيام التي سيتم اشتغالها. و لا تشمل هذه المنحة فئة الأطر. - إلغاء بنك الساعات، و الالتزام باحترام مدة العمل الأسبوعية القانونية أي 44 ساعة في الأسبوع

- إلغاء أيام العمل التي كانت في ذمة العمال، و هي أيام تم نقاضي أجراء دون اشتغالها فعليا (عطلة رسمية تكون مدتها أطول من المدة القانونية)

- قسيمة شراء عند بداية شهر رمضان لجميع الأجراء بقيمة 500 درهم.

- توسيع مجال تدخل صندوق التأخر الاجتماعي، الذي كان يمنح منحة عند وفاة الوالدين، ليشمل الزوجة و الزوج و الأبناء، و كذا الزواج و ولادة الأبناء، لم تحدد قيمتها المنحة.

- تمويل حج أربعة أجراء بمدة مدفوعة الأجر. و إعداد مكان مناسب للسلامة. - تطبيق الحد من 274 مدونة الشغل على الأجراء العاملين بالساعة.

- باقي البنود هذا البروتوكول، الثاني من نوعه الذي توقعه الشركة مع المكتب النقابي، جاءت عبارة عن وعود تستعمل الادارة على غرار كيفية تحقيقها من قبيل:

- تمكين الأجراء من الحصول على سيارات بأسعار تفضيلية و بفروض دون فوائد.

- تشجيع الأجراء على الحصول على مسكن عن طريق تعهد الادارة بتسهيلا للشراكة بين المنعشين العقاريين و الممولين؟؟

- تسهيل الولوج إلى التكوين و متابعة الدراسة. يمكن أن تمول الشركة تكوين بعض الأجراء يتم انتقالهم من طرف المسيرين ما دام ذلك يخدم مصلحة الشركة. و عقد اتفاقات شراكة مع القطاع الخاص لتسهيل حصول الجراء على تكوين بأئمنة مخفضة.

(هل يمثل الأجر الهزيل التي تمنحها رونو - نيسان طنجة، التي لا تغطي تلك متطلبات الخروج من هذه المصانع سيقتيتم العمال السيارات و يشترون المسكن و يواصلون الدراسة؟؟)

مقابل هذا يلتزم المكتب النقابي، حسب ما جاء في بروتوكول الاتفاق الثاني الذي سيشمل سنة 2015، بتنمية حس المسؤولية عند الأجراء و دفعهم إلى الانخراط في أهداف الشركة، و خاصة المتعلقة بتنافسية المصنع فيما يخص السلامة و الجودة و الكلفة. و هي نفس الوفاء بها بعد توقيع البروتوكول الأول في نونبر 2013.

بنود الاتفاق تهتم العمال مباشرة بعدم المسؤولية، و تحملهم وزر الحوادث التي تقع، علما أن المسؤول عن هذه الحوادث هو التقشف في وسائل السلامة و التكوين المناسب و المستمر في التقنيات المتطورة، و كذا تكثيف وتأثر العمل المرهقة التي تفقد الأجراء التركيز و تسبب لهم الإرهاق الشديد. بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية و النفسية الناتجة عن تدبير أجرة لا تسد متطلبات العيش الكريم. إن الأمراض المهنية المرتبطة بصناعة السيارات، و خاصة الاضطرابات العضلية و المرتبطة بالمفاصل (troubles musculo-squelettiques)، تسبب معاناة للأجراء لا حدود لها لهذا تبقى حوادث الترخيل كثيرة، و إن كان أحيانا بعض العمال يتهربون من استخدام وسائل السلامة فلأنها مرهقة و تنخههم نظرا لوجود أماكن عمل تهويته غير جيدة و حرارتها لا تحمّل. كما أن الشغل يبقى هزليا، و اهتمامه بوضعية العمال الصحية ينتج فقط عن خوفه من حوادث الشغل المكلفة بالنسبة للشركة. يضاف إلى

إجرام في حق أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية

● بقلم: فودة إمام

منذ تراجع حركة العشرين من فبراير والحولة تقود هجوما منظما وشاملا على كافة القطاعات العمومية والاجتماعية: الصحة والتعليم والضماني الاجتماعي وأنظمة التقاعد و صندوق المقاصة وغيرها.

سنوات في مناطق نائية (جبال، قرى مقطوعة الأوصال...)، أمام هذا الوضع خاض أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية معارك نضالية موحدة في الزمان ومتفرقة في المكان في إطار شبكة تنسيقيات للطلبة بتسوية ملفهم المطالب وذلك بادماجهم في قطاع التعليم وتسوية وضعهم المالي والقانوني، وقوبلت هذه المطالب بقمع همجي للدولة في مجموعة من المناطق. وتمت تسوية وضعية أزيد من 4700 معلم عرضي التي تمت على التوالي سنوات 2001 و2002 و2005 و2007 ثم منشطي التربية غير النظامية ومكوني محاربة الأمية والأساتذة المتطوعين الذين اشتغلوا بهذه الصفة أكثر من 3 سنوات وبعد اعتصامات مفتوحة أمام النيابات والأكاديميات، وبعد التصريح المستغر للوزير قرر الأساتذة التحضير لمعركة نضالية وطنية بالرباط في الأيام القليلة والتي ستكون بمثابة رد على الوزارة والحكومة من أجل الاستجابة لحقهم المشروع في تسوية وضعهم القانونية والمالية. لم يكن من المفاجئ أن تتنصل الدولة من وعودها والتزاماتها، ففضية معطى محضر 20 يوليو لازالت لم تعرف تسوية مع البرجوازية الحاكمة التي لن تتنازل قيد أنملة عن أبسط الحقوق دون معارك نضالية ضارية موحدة ومركزة يخوضها ضحايا الاستغلال.

لم يكن ليجرؤ الوزير على التنصل من أساتذة سد الخصاص لولا خيانة البيروقراطية التقابية لمصالح الغالبية من المستغلين حيث لم تساند النقابات معارك أساتذة سد الخصاص سواء بالاعلان عن الاضراب الموحد لنصرة أبناء الكادحين وللتضامن معهم في معركتهم الطبقية، فواجه كل الديمقراطيون الدفاع بشكل لا هوادة فيه عن مطالب هذه الفئة الاجتماعية ونصرة قضيتهم عن طريق:

- الدعم الاعلامي لقضيتهم
- والتشهير بالعنف الممارس تجاه الأساتذة
- المواكبة الاعلامية لنضالاتهم
- بتقارير مفصلة حول مستجدات الوضع
- دعوة عموم طبقة الأجراء لمساندة أبناء طبقتهم في معاركهم ضد الدولة.
- الدعوة إلى بناء جبهة موحدة تضم ضحايا الاستغلال والحركة للدفاع عن حقوقهم الاجتماعية وقوتهم اليومي.
- نشر أدب كفاحي وثق نضالات أفرام من الأجراء ضحايا معارك ضد البرجوازية للاستفادة من دروس الهزائم والانصارات.

في تسير الإدارة، اكتسب ملف أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية مشروعيتها بكونه امتداد لفئات سابقة: (الخدمة المدنية، المتطوعون، المعلمين العريضين...) فقد تختلف المساميات والمهمة واحدة، فالحكومات السابقة انكبت بجدية على تسوية وضعيتهم في سلك التعليم العمومي دون اجتياز المبررات المشبوهة باستثناء أفرام 2012-2013-2014.

تمت تسوية وضعية أزيد من 4700 معلم عرضي التي تمت على التوالي سنوات 2001 و2002 و2005 و2007 ثم منشطي التربية غير النظامية ومكوني محاربة الأمية والأساتذة المتطوعين الذين اشتغلوا بهذه الصفة أكثر من 3 سنوات وبعد اعتصامات مفتوحة أمام النيابات والأكاديميات، وبعد التصريح المستغر للوزير قرر الأساتذة التحضير لمعركة نضالية وطنية بالرباط في الأيام القليلة والتي ستكون بمثابة رد على الوزارة والحكومة من أجل الاستجابة لحقهم المشروع في تسوية وضعهم القانونية والمالية. لم يكن من المفاجئ أن تتنصل الدولة من وعودها والتزاماتها، ففضية معطى محضر 20 يوليو لازالت لم تعرف تسوية مع البرجوازية الحاكمة التي لن تتنازل قيد أنملة عن أبسط الحقوق دون معارك نضالية ضارية موحدة ومركزة يخوضها ضحايا الاستغلال.

لم يكن ليجرؤ الوزير على التنصل من أساتذة سد الخصاص لولا خيانة البيروقراطية التقابية لمصالح الغالبية من المستغلين حيث لم تساند النقابات معارك أساتذة سد الخصاص سواء بالاعلان عن الاضراب الموحد لنصرة أبناء الكادحين وللتضامن معهم في معركتهم الطبقية، فواجه كل الديمقراطيون الدفاع بشكل لا هوادة فيه عن مطالب هذه الفئة الاجتماعية ونصرة قضيتهم عن طريق:

- الدعم الاعلامي لقضيتهم
- والتشهير بالعنف الممارس تجاه الأساتذة
- المواكبة الاعلامية لنضالاتهم
- بتقارير مفصلة حول مستجدات الوضع
- دعوة عموم طبقة الأجراء لمساندة أبناء طبقتهم في معاركهم ضد الدولة.
- الدعوة إلى بناء جبهة موحدة تضم ضحايا الاستغلال والحركة للدفاع عن حقوقهم الاجتماعية وقوتهم اليومي.
- نشر أدب كفاحي وثق نضالات أفرام من الأجراء ضحايا معارك ضد البرجوازية للاستفادة من دروس الهزائم والانصارات.

ويأتي هذا الهجوم المسنود بآلة إعلامية مضللة بخطط وطرق مختلفة للنيل من طفيف المكاسب. حيث تشن دولة البرجوازية قصفا على عموم طبقة الأجراء بترسانة قانونية ترمم العمل النقابي والحق في التنظيم والاحتجاج، كقانون الاضراب والاقطاع من رواتب المضربين، بل بلغت حدة الهجوم درجة التنصل كليا من شرائح اجتماعية تشغل بالقطاع العام، كما هو الشأن مؤخرا في تصريح وزير التعليم بلمختار الذي قال في برلمان الاستبداد إن أساتذة سد الخصاص والتربية غير النظامية ليسوا أساتذة.

أساتذة سد الخصاص: إستغلال وحركة

لجأت وزارة التربية الوطنية ومن ورائها دولة الأغنياء لتغطية النقص الموهول في الموارد البشرية بقطاع التعليم إلى شريحة اجتماعية عرضية من حملة الشهادات العليا، هذا العجز هو في الأصل نتيجة سياسات نيوليبرالية مملاة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار ماسمي بالتقويم الهيكلي للعصف بالخدمات العمومية وعلى رأسها التعليم الشعبي لبناء الكادحين، حيث استعانت الدولة بجيش من العاملين المؤهلين من حملة الشواهد، لسد الخصاص بالتعليم العمومي (ابتدائي واعاددي وثانوي تأهيلي) الغارق في التخلف بسبب حزمة المخططات التخريبية التي سميت اصلاحا بيداعوجها أضرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

ظلت فئة أساتذة سد الخصاص طيلة سنوات اشتغالها عرضة للاستغلال المفرط والقائم على الهشاشة والقهري، حيث يعمل الأساتذة بشكل منتظم وعادي مثل بقية الأطر التربوية والإدارية بالقطاع، تمارس فئة أساتذة سد الخصاص التدريس وفق البرامج التعليمية التي تضعها وزارة التربية الوطنية، يتوفرون على وثائق تثبت مزاولتهم للعمل داخل المؤسسات التعليمية، هي نفس وثائق الأساتذة الرسميين (تكليفات نيابية، محاضر الالتحاق، المذكرات اليومية، الجداولات، سجل الغياب، التوزيع الشهري والسبوعي و يخضعون للضلع له الأساتذة الدوري الذي يخضع له الأساتذة الرسميين و يسهر عليه مفتشي الوزارة، ويتحملون مسؤولية تقييم التلميذ(ة) عبر المراقبة المستمرة و إجراء فروض واختبارات، ومنه النقطة التي يستحقها خلال نهاية كل دورة في السنة الدراسية، ومسك النقط في منظومة مسار و ملزمون بالتقيد باستعمال الزمن الوطني ما يعادل 30 ساعة في الأسبوع ومنهم من شغل مناصب

طنجة: الاحتجاجات على الوضعية المزرية لقطاع الصحة عاملون ومستعملون صحية اخضاع العمومية للمنطق التجاري

● بقلم: أ.ع

الأدوية التي تعرف فوضى في توزيعها، إن وجدت، خصوصا في أقسام المستعجلات التي في غالب الأحيان تفتقد للأدوية الاستعجالية خصوصا بمستعجلات المستشفى المجلي محمد السادس الذي يفتقد لأدوية مهمة و ضرورية مثل: sérum salée, insuline rapide , hydrocortisone... بالإضافة إلى تقادم التجهيزات أو غيابها في معظم الحالات (جهاز قياس السكر، قياس الضغط، جهاز aspiration, laryngoscopes) والخير في قطاع الصحة بطنجة هو سيارة الاسعاف، فمدينة مليون من الساكنة لا تتوفر إلا على سيارة اسعاف واحدة مهترئة تشبه إلى حد كبير سيارات نقل المواشي، تفتقد للأوكسجين و غير مجهزة و دائمة المطب للخطر، في وقت يظهر فيه وزير الصحة يتنبح بنور الوزارة على هليكوپتر لاسعافات!! (حسب جريدة ليكونومست عدد 4473 ليوم 2 مارس 2015. إن في المئة من المصابين في الحوادث المتنوعة يموتون قبل الوصول إلى قسم المستعجلات).

الوضعية الكارثية للقطاع مدينية طنجة ناتجة عن غياب المسؤولية على المستويات الثلاثة، المحلية والجهوية والمركزية، فوزير الصحة الذي قام بزيارات متعددة لمدينة طنجة لم يكلف نفسه عناء القيام بزيارة تفقدية للمستشفيات رغم الضجة الإعلامية، التي يحاول من خلالها الاقناع بالتطور الإيجابي للخدمات الصحية. كما أن المسؤولين محليا وجهويا ينهجون سياسة الأمان الصماء في مواجهة مطالب الشغيلة الصحية والمواطنين.

احتجاجات أجراء القطاع الصحي بالمدينة

شروا العمل القاسية وضعف النيابات، تسبب وضعا لا يطلق بالنسبة للشغيلة الصحية، يضعهم في مواجهة احتياجات المواطنين وتحملهم الوزارة مسؤولية تدهور الخدمات وتفتشي الظواهر السلبية. أن ميزانية القطاع الهزيلة و ضعف التشغيل و تقليص عدد الأطر الصحية، هو المسؤول عن كارثية الوضع الصحي. إن جذر الاشكال يكمن في السياسة المعادية لمصالح المواطنين والتي حولت الأهم إلى تجارة مربحة، و ليس الأطر الصحية التي هي ضحية و عرضة لكافة المخاطر المهنية.

الوضعية الكارثية هي التي دفعت الشغيلة مؤخرا لعضو مجموعة من الأشكال التضالية (ثلاث وفقات احتجاجية في ظرف أسبوعين) عرفت نجاحا باهرا و تعاطفا مهما من المواطنين الذين عبروا عن سخطهم على الوضعية الصحية بمدينة طنجة و خصوصا وضعية المستشفى الجهوي محمد الخامس. الوفقات الاحتجاجية كانت من تنظيم الأطر الصحية باختلاف انتماءاتها النقابية، على قاعدة ملف مطلب من أربع نقط كحد أدنى هي:

- توفير سيارات الاسعاف بعدد كاف و مجهزة بمستلزمات الاسعافات الأولية،
- اصاح التجهيزات والمعدات واقتناء أخرى بعدد كاف،
- عقلة تسير الصيدلية و اقتناء الأدوية خصوصا الاستعجالية،
- الاسراع في صرف تعويضات الحراسة للأطر الصحية المعنية.

تم تسطير برنامج نضالي أولي يتضمن خوض وفقات احتجاجية بالمستشفى الجهوي، من أجل فرض تلبية المطالب العادلة المرفوعة. كما تم فتح نقاش مع النقابات الأكثر تواجا بالقطاع و هي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل و النقابة المستقلة للأطباء، من أجل تنسيق الجهود و توحيدها لمواجهة التدهور المريع في شروط عمل الشغيلة الصحية.

2 مارس 2015

قطاع صحة منهك وفي وضع كارثي

أوردت وزارة الصحة في كتاب «الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016» ما تعتبره وصفة للخروج من الوضعية الكارثية للقطاع، كما أصدرت «تقريراً عاماً حول انتظارات الصحة» و «الكتاب الأبيض» الصادر عن مناصرة مراكش ليوليوز 2013. الهدف من هذا الركام من التقارير و الضجيج التواصل هو التعمية و تعويم المشكل، و«إشراك الفاعلين» في إنتاج «الحلول» التي ليست سوى تلك الاملاعات التي يفرضها الرأسمال الخاص و المؤسسات المالية الدولية و منظمة التجارة العالمية التي تصر على انخراط المغرب الشامل في تحرير القطاع من الالتزامات العمومية للدولة تجاه مواطنيها في توفير شروط الرعاية الصحية المناسبة، أي تحويل القطاع الصحي إلى مجال للاستثمار التجاري و جني الأرباح.

ما يبين الطريق المدمر الذي تسير عليه حكومات الرأسمال المتعاقبة، هو الوضعية المتدهورة باستمرار للقطاع، و انقسامه بشكل جلي حسب الانقسام الطبقي للمجتمع. لآثره القوم خدمات خمس نجوم، و في الأسفل قطاعات واسعة من المواطنين تترك لها مؤسسات صحية متهاكلة ومعدومة التحفيز.

حسب المعطيات التي أوردتها الوزارة في استراتيجيتها، فقد تراجع عدد الأسرة المشغلة في القطاع العمومي من 25715 سنة 1997 إلى 22155 سرير سنة 2011. بينما ارتفعت الأسرة المشغلة من طرف القطاع الخاص من 5251 سرير إلى 10560 سرير خلال نفس الفترة، و إذا أخذنا بالاعتبار عدد السكان الذي انتقل من 27 مليون و 282 ألف سنة 1997 إلى 32 مليون و 245 ألف سنة 2011 (حسب اسقاطات مندوبية التخطيط المنشورة على موقعها الالكتروني)، فإن عدد المواطنين لكل سرير قد ارتفع من 870 في سنة 1997 إلى 985 في سنة 2011. و هذا دليل على الانحطاط الكبير لبنيات القطاع و تجهيزاته، بالنسبة للصحة العقلية يكفي أن نشير إلى أن المغرب لا يتوفر في سنة 2013 إلا على 301 طبيب نفساني و 740 ممرض متخصص لسكنة تبلغ أكثر من 32 مليون نسمة، (حسب الملخص التركيبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة النفسية و حقوق الإنسان) هنا نكتشف هول المأساة، و نعرف لماذا يوجب آلاف المغاربة المرضى نفسيا الشوارع محرومين من الرعاية الطبية المناسبة.

قطاع الصحة بطنجة : هذه المأساة من تلك الكارثة

قطاع الصحة بطنجة مازال يعرف تخلفا خطيرا و ترهالا للخدمات العلاجية بالمدينة، خصوصا بالمركز الاستشفائي الجهوي محمد الخامس (انطلق الاستغلال به سنة 1993) الذي أصبح مهترئا و لم يعد قادرا على توفير المتطلبات العلاجية لسكنة متنامية باستمرار، أكثر من ذلك فالمستشفى الجهوي يستقبل مرضى و نساء حوامل من مدن بعيدة مثل القصر الكبير و العرائش، ويعرف اختلالات عديدة و تدهورا مريبا في بنيات التحتية. فمعظم التجهيزات قديمة و متاكلة تجبر المرضى على التوجه نحو القطاع الخاص، نمودج قسم الأشعة الذي يعرف أعطابا متكررة، و كذلك المركب الجراحي الذي تتوقف به العمليات لأسباب يستحي الإنسان من ذكرها في سنة 2015- (غياب Bétadine أو تعطل المصعد).

بالإضافة إلى ذلك هناك مشكل توفير

العمل الطلابي الودودي على ضوء تقييم عمل لجنة المتابعة الوطنية

بقلم: أسافو

يتم نضال الطلاب بالجامعة المغربية بالتشنت ومراوحة المكان رغم الجهود التي تبذل لصد هجمات النظام المتواصلة للقضاء على الجامعة العمومية والغاء الحريات السياسية والأكاديمية بها. بدأت أزمة النقابة الطلابية بعد فشل آخر مؤتمر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1981 في إنهاء أشغاله بالمصادقة الديمقراطية على هيكله التنظيمية الجديدة ما خلف فراغا تنظيميا استمر الى اليوم.



لجنة المتابعة

في سياق اشتداد الهجوم البرجوازي الذي تقوده الدولة على قطاع التعليم كخدمة عمومية وعلى الجامعة بصفة خاصة، عرفت الجامعة المغربية صعودا نضاليا متقدما في مجموعة من المواقع الجامعية مطلع الموسم الجامعي 2009/2008. هكذا شهدت مراكش، فاس، وجدة، أكادير... معارك نضالية بطولية، تعاملت معها الدولة كما هو معهود بالقمع والترهيب وابتغاث المناضلين والمناضلات. هذا الصعود النضالي تزامن مع نهاية مرحلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتحضير الدولة للمخطط الاستعجالي. هكذا سبدا بؤادر نقاش وحدوي في صفوف الحركة الطلابية بين مختلف فصائلها التقدمية. وذلك لتطوير هذا المد النضالي خاصة بعد الهجمة الشرسة التي تلقته الحركة الطلابية من اقتحامات للكلبات ومحاصرتها وتعنيف الطلاب واعتقال ومحاكمة المناضلين في ظل غياب التضامن الطلابي بين مختلف المواقع الجامعية وكذا تضامن قوى النضال خارج الجامعة.

البداية كانت بموقع فاس في رسالة للمعتقلين السياسيين بعين قادوس حيث ابدوا دعوات لتجاوز واقع التشنت والصراعات الهامشية في سبيل توحيد نضالات الحركة الطلابية «سبتم لتلك المواقع فيما بعد». نفس الموقف وبشكل مفصل أقدم عليه النهج الديمقراطي الفاعلي الماوي بمراكش في نشرات «ماي الأحمر» و«صرخة المعتقل» تالده. تنظم أيام ثقافية بفاس ومراكش بحضور مختلف الفصائل التقدمية. في ظل هذه المستجدات أقدم الفريق محمد بوطيب (مناضل تقدمي ومعتقل سياسي سابق

بجامعة وجدة) على فتح نقاش مع كافة الفصائل الطلابية التقدمية بالجامعة المغربية، وهو ما أثمر الاتفاق على تنظيم ندوة وطنية بمراكش يوم 23 مارس 2010 تتناول موضوع: «الاعتقال السياسي والعنف في صفوف الحركة الطلابية، وأفاق توحيد الفعل النضالي الطلابي» حيث حضرها كل من النهج الديمقراطي الفاعلي، الماوي، الطلبة القاعديين التقدميين، التوجه القاعدي والطلبة الثوريين، فيما اعتذر الطلبة القاعديين عن المشاركة في عملية التحضير لها. أما باقي الفصائل فقد هاجمت هذه المبادرة وبالصوت العالي تيارات البرنامج المرحلي خاصة رفاق فاس في بيان وزع على الحضور أثناء أشغال الندوة، كما استحسن شبيبة حزب النهج الديمقراطي المبادرة في كلمة أثناء النقاش.

اعتبرت هذه الخطوة تاريخية من نوعها حيث تجتمع تيارات يسارية مختلفة من حيث البرامج والمراجعيات لتتوحد على ضرورة تجاوز الإرث الثقيل الذي يعرقل نضالات الحركة الطلابية خاصة العنف الفصائلي وكذا مواجهة القمع السياسي المسلط على الحركة بروح وحدوية والبحث عن سبل توحيد النضالات وإعطائها بعدا وطنيا. في

ظل البحث عن حل لأزمة تنظيم النضال الطلابي قضية مركزية في انشغال التيارات الطلابية المختلفة وتعددت وجهات النظر حول أزمة الحركة الطلابية وسبل مواجهتها. وقد حاولت بعض التيارات المتحدرة من الطلبة القاعديين باختلاف توجهاتهم طرح برامج وتقييمات للخروج من هذه الأزمة. هكذا شهدت الحركة الطلابية مطلع التسعينات تجربة اللجن الانتقالية والحوار الفصائلي التي حفزت المعركة شبه الوطنية المتمثلة في مقاطعة الامتحانات سنة 1989. وبدخول قوى الاسلام السياسي للجامعة المغربية ومحاولة اجتثاث اليسار الطلابي في حملة عنف لم يشهد لها مثيل طيلة تاريخ الحركة الطلابية، الذي عنه تراجع النقاش الطلابي الودودي وانعدم ما تبقى من تنظيم طلابي أو طامحي بالجامعات وساد العنف وفوضوية ناسفة لأي عمل طلابي ينحو لتنظيم نفسه حتى في أشكال بالغة البساطة، فتواري نقاش الدلائل للخروج من الأزمة، وغرقت الجامعة في أثون عنف سياسي جارف لا يتوقف الا ليستأنف بأشكال أشد دموية واتساعا، وبكوارث أكبر.

استغلت الدولة التراجع النضالي بالجامعة وعملت على وضع مخططاتها التخريبية لمنظومة التعليم حيز التطبيق، فتم تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي سرع الزحف على مكتسبات الحركة الطلابية، وتمت صياغة القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي ليجد من دور النشاط السياسي والثقافي للطلاب والطامح الإداري والتدريسي وسمح للباطرونا بالتدخل في اتخاذ القرار.

رغم ما أصاب الوسط الطلابي من أعطاب بالغة، والانهك الذي طاله جراء جولات العنف السياسي المشكوك في دوافعها، لم يستسلم للهزيمة. ورذا على هذه السياسات شهدت الجامعات المغربية نضالات بطولية بمختلف الجامعات حيث تفجرت معارك نضالية ضد بنود الميثاق خاصة بند الطرد، وهو ما كلف الحركة الطلابية وفصائلها التقدمية عشرات المعتقلين، وشهداء. لكنها بقيت عاجزة عن اسقاط المخطط واكتفت بفرض التراجع عن بعض بنوده البيداغوجية بشكل متفاوت بين الجامعات، وقد لعب القمع دورا كبيرا في اخماد هذه المعارك البطولية خاصة مع غياب الدعم من قبل النقابات العمالية وباقي منظمات النضال، بالإضافة لتمزق الجسم اليساري الطلابي إلى فصائل متنازعة على الشريعة التاريخية وتفشي ظاهرة العنف الفصائلي لحسم الخلافات والاستحواد على الكلبات. مما فوت فرصة أي توحيد للجهود المبدولة لمواجهة مخططات الدولة حيث سهلت الخلافات والمنازعات استفرد الدولة بكل جامعة على حدا لقمع الطلاب واعتقال المناضلين وسجنهم.

ندوة 23 مارس 2010 وتشكل

الشعب المغربي. وفيما يلي نجرد أهم محطات عمل لجنة المتابعة طيلة أربع سنوات.

• الموسم الجامعي 2011/2010: تنظيم ندوة 23 مارس 2010 بمراكش وتشكيل لجنة متابعة وطنية مشكلة من الفصائل المشاركة. تنظيم وفقات تضامنية مع المعتقلين السياسيين بزاكورة ومراكش. إصدار نداء للتظاهر يوم 20 فبراير 2011 بالمغرب.

الحضور وإلقاء كلمة في مؤتمر جمعية المعتقلين. • الموسم الجامعي 2012/2011: تنظيم ندوة وطنية بأكادير حول أزمة التعليم بالمغرب.

تنظيم ندوة حول الاعتقال السياسي بالطنجة في إطار الأيام الثقافية للتضامن مع المعتقلين السياسيين حضرها فصيل اليسار التقدمي. تنظيم تظاهرات تضامنية مع المعتقلين السياسيين 11 يونيو 2012 بالمواقع الجامعية مفرقة في المكان وموحدة في الزمان.

• الموسم الجامعي 2013/2012: تنظيم أيام استقبال المعتقلين السياسيين بالطنجة حيث طرحت نقاشات حول التعليم والاعتقال السياسي بمشاركة فصيل الطلبة القاعديين. تنظيم ندوة حول الاعتقال السياسي بمراكش في إطار أيام استقبال المعتقلين السياسيين.

الحضور والمشاركة بكلمة في مؤتمر جمعية المعتقلين بطنجة يوم 28 يونيو 2013.

• الموسم الجامعي 2014/2013: المشاركة الفعالة في تظاهرة اليوم الوطني للمعتقل 6 أكتوبر 2013 بالرباط.

تنظيم أيام استقبال الطالب الجديد ببرنامج وشعار موحد بكل من أكادير، الرباط وطنجة.

تنظيم ندوة صحفية بالرباط لشرح دواعي الوقفة الوطنية.

تنظيم وقفة وطنية يوم 23 مارس 2014 مكرمة بالرباط أمام البرلمان حضرتها جل المواقع الجامعية.

كما أطلقت لجنة المتابعة الوطنية مدونة بالأنترنت وصفحة بالفيسبوك ويريد الكتروني للتواصل لتنظيم عملها وتوثيق نضالات الحركة الطلابية والتعريف بها. كما دأبت على فتح نقاش متواصل مع باقي تيارات اليسار الجذري ونظمت أنشطة ثقافية ونضالية معها خاصة الطلبة القاعديين وطلبة اليسار التقدمي اللذان يبديان

وقت سادت فيه العصبوية والعنف والانغلاق على الذات والسباب مما يفوت مثل هذه الفرصة على الحركة الطلابية لتشريح محتنها.

أرضية العمل المشترك داخل لجنة المتابعة الوطنية

انتهت أشغال الندوة بتأسيس لجنة متابعة وطنية للخلاصات المتفق عليها. هذه اللجنة مكونة من الفصائل الأربع المشاركة في النقاش بارضياتها. وقد تضمنت هذه الخلاصات:

- نبذ العنف السياسي بين مختلف الفصائل التقدمية بالجامعة وتبني مبدأ الحوار والنقاش الديمقراطي لفك الخلافات حول قضايا النضال الطلابي.

- النضال المشترك ضد القمع السياسي بشكل عام والاعتقال السياسي بشكل خاص والتعريف بالمعتقلين السياسيين والمطالبة بإطلاق سراحهم والدفاع عن الحريات السياسية والثقافية عبر حملات وقوافل تضامنية ومعرك نضالية موحدة.

- البحث عن سبل توحيد نضالات الحركة الطلابية عبر بلورة خطوات مبدئية مشتركة وتنظيم أنشطة ثقافية من أسبوع ثقافي وندوات ونقاشات لتقريب وجهات النظر وطرح مبادرات نضالية.

هكذا تشكلت لجنة المتابعة الوطنية كتنسيق طلابي فصائلي لتتبع الالتزام السياسي بخلاصات الندوة الوطنية المنعقدة بمراكش. واستمرت في عقد لقاءاتها لتدارس واقع الحركة الطلابية المغربية من رصد لهجوم الدولة المتواصل على قطاع التعليم وكذا تطور نضالات الحركة الطلابية وتسفير مهام لجنة المتابعة من أنشطة ومواقف وخطوات نضالية لمسيرة متطلبات النضال الطلابي. وبالموازاة يحتفظ كل فصيل طلابي على حدا بمواقفه وممارسته السياسية وأنشطته الثقافية والنضالية في مواقع تواجدته إزاء قضايا الحركة الطلابية.

عمل لجنة المتابعة طيلة أربع سنوات عملت اللجنة على إصدار بيانات وبيانات حول قضايا النضال الطلابي والشعبي، وكذا تنظيم أنشطة ثقافية مشتركة، بالإضافة لتتبع ملفات المعتقلين السياسيين وتفجير معارك نضالية محلية بمواقع تواجد تياراتها. كما انخرطت في النضال الذي فجرته حركة 20 فبراير وباقي نضالات فصائل

دعماهما للعمل الودودي. **أفاق لجنة المتابعة**

تعتبر لجنة المتابعة أرضا مشرفا تعرفه الحركة الطلابية المغربية، فقد بقيت منذ 1981 (تاريخ فشل آخر مؤتمر وطني) بدون منظمة وطنية، فأضحت أوطم إرثا تاريخيا تخوض باسمها فصائل اليسار الجذري نضالاتها وأنشطتها السياسية والثقافية داخل الجامعة.

تشكلت لجنة المتابعة إذا كاجابة عن متطلبات النضال الطلابي الوطني، في وقت تنتعش فيه النضالات المحلية في كل جامعة على حدا وتواجه بقمع شرس في غياب التضامن الطلابي. كما قدمت اللجنة نفسها كمدافع عن الوحدة ضد كل أشكال العصبوية والانغلاق على الذات في نضالات محلية وضد العنف السياسي دفاعا عن الديمقراطية ومبادئ أوطم التاريخية.

تعتبر لجنة المتابعة تنسيق سياسي فصائلي لتوحيد الرؤى وتنظيم أنشطة نضالية وثقافية مشتركة. وبالتالي فهي توجه طلابي ديمقراطي كفاحي وتقدمي يسعى لتوحيد نضالات الحركة الطلابية وطنيا وتوحيدها.

ولتطوير هذا العمل الودودي يجب صياغة برنامج مشترك تتوحد عليه كل الفصائل التقدمية التي تعمل على تطوير النضال الطلابي وتوحيده وذلك عبر:

- العمل على توسيع قاعدة لجنة المتابعة بفتح النقاش مع كل القوى التقدمية التي تبدي استعدادها للعمل الودودي والفاعلة في صفوف الحركة الطلابية.

- رفع تقارير مفصلة عن أوضاع كل جامعة على حدا تكون نقطة إنطلاق لصياغة ملفات مطلبية محلية وتجمع في ملف مطلبي وطني يحمل نطقا أنية وأخرى إستراتيجية.

- تطوير وإبداع أشكال نضالية تلف أكبر قاعدة طلابية مع الانفتاح على المعاهد والمدارس والجامعات الحرة على ضمان حق أوسع الجماهير الطلابية في التثقيف والتسيير وتجسيدها لمبادئ أوطم الربيع.

- الحرص على تنظيم نضالات الجماهير الطلابية لضمان استمراريتها وفوزها باليات تنسيقها وطنيا.

- خلق اعلام طلابي وطني يوثق نضالات الحركة الطلابية والمعتقلين السياسيين ويعرف بها، ويعمل على التشهير بسياسة النظام التعليمية وباقي قضايا الكادحين.

1 مارس 2015



الشرق الأوسط، شمال إفريقيا: السيرورة الثورية في قبضة القوى الرجعية

■ بقلم: جوزيف ضاهر - السبت 28 فبراير، 2015

حتى الآن، مرت أربع سنوات منذ بدء السيرورة الثورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحتى لو أنها لم تكتمل فإن أهدافها الأولية (الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والمساواة) لم تبدو أبداً أكثر بعدا. لقد قامت الرجعية بجميع أشكالها بهجوم مضاد، ومع ذلك بقيت التطلعات من أجل الحرية والعدالة سليمة، والتعبات تواصل.

طنجة: مناطق التصدير الحرة، بشاعة الاستغلال والمقاومة العمالية: نموذج مصنع رونو- نيسان

تتمة للصفحة 11...

الأجراء. ومن أجل خلق فرص شغل جديدة لمواجهة وحش البطالة الذي ينهش إخواننا.

- رفع الأجور بما يضمن تلبية متطلبات الحياة الأساسية في السكن والتغذية والصحة والتعليم والترفيه. فلا يعقل أن تنعم البورجوازية بالسيارات والبخوت والقصور والفيلات الفاخرة بينما يحشر العمال وأبناءهم في مساكن تنعدم فيها شروط الصحة والسلامة.

- من أجل حد أدنى للأجور لا يقل عن 4000 درهم، ومنع عمل النساء ليلا.

- ترسيم كل العمال المؤقتين، ومنع التشغيل عن طريق شركات السمسرة في اليد العاملة، التي تتاجر في يؤس العاطلين.

- تكوين مكتب نقابي لكل أجزاء مصنعي رونو بطنجة والدار البيضاء. وتعميم المكسب التي عند الأجراء بلمصنعين.

إن بناء نقابة خاصة بقطاع السيارات يعتبر مدخلا حيويا لمواجهة حرب الاستنزاف التي تخوضها الطبقة البورجوازية ضد العمال والعمالات مستغلة سلاح التنافس بين الأجراء للحصول دوماً على شروط، استغلال أكثر بشاعة للأجراء.

على سبيل الخاتمة:

يعد فرض العمل النقابي بمصنع رونو نيسان من أهم المكاسب التي حققها العمال والعمالات، بالإضافة للمكاسب المادية الأخرى، لكن يجب الانتباه إلى مناورات الإدارة التي تسعى إلى إضفاء النقاية واستغلالها، لتنفيذ خططها، لكي ينجح العمل النقابي ويتصلب بشكل أكبر لا بد من تنمية مشاركة كافة فئات الأجراء في تسير النقابة وفي التكوين النقابي وفي الحوارات لتعزيز جو الثقة والتضامن بين الأجراء والمساهمة في تكوين وتمرس أكبر عدد من النقابيين و النقابات.

ذلك أن معاملة الأجراء ليست في المستوى المطلوب.

نقص الأموال والأزمة مرور تنصل الإدارة من تلبية مطالب الأجراء؛ ما صحة هذا المبرر؟

طبعاً هذا غير صحيح، فالمجموعة حققت، عالمياً، على امتداد السنوات الأربع الأخيرة 2010-2014 ما مجموعه 8 مليارات و 59 مليون أورو من الأرباح الصافية. وقد استفاد المساهمون برسم سنة 2013 فقط من توزيع أرباح بلغت 508 مليون أورو، في حين تصل قدرة المجموعة على التمويل الذاتي إلى 2 مليار و 914 مليون أورو خلال سنة 2013. ويحصل مدرأوها على أرباح خيالية، وعلى رأسهم كركوس غغن (Carlos Ghosn) الذي تقاضي 2.7 مليون أورو كمدير لشركة رونو و 7.2 مليون أورو كمدير لشركة نيسان، بالإضافة للأسهم التي يملكها، أي حوالي عشرة ملايين أورو وهو ما يعادل حوالي 1818 مصنع رونو أو 5500.

أية مطالب نقابية لقطاع السيارات؟

يشغل قطاع صناعات السيارات في المغرب آلاف الأجراء (55 ألف أجير أو يوق)، يشغل جلهم في صناعة الأسلاك الكهربائية للسيارات وأغلفة الكراسي وبعض المركبات الأخرى، في شروط عمل قاسية. يوم عمل طويل ومرهق، وأجور بئيسة و أمراض مهنية متفشية، وحرمان نقابية شبه معدومة، هذا ما يقتضي توحيد جهود النقابيين والنقابيات بالقطاع، من أجل فرض العمل النقابي، من أجل المطالبة:

- بأسبوع عمل من أربعين ساعة في الأسبوع ومنع الاشتغال وقت الراحة الأسبوعية، ومنع زيادة الساعات الإضافية لما لها من تأثير مدمر على مستقبل

ساحة نظام الأسد من كل الجرائم والدمار الذي سببته قواته المسلحة والميليشيات المحلية والأجنبية. يمكننا أن نرى أيضاً أن تدخل الدول الغربية في سوريا بقيادة الولايات المتحدة وتعاون بعض ملكيات الخليج لم يكن له تأثير كبير على الأرض ولم يتم وقف تقدم القوات الجهادية وخاصة الدولة الإسلامية وجبهة النصرة (فرع تنظيم القاعدة في سوريا). في العراق وسوريا، على الرغم من استعادة كوباني، تحافظ هذه القوى الجهادية على جزء كبير من أراضيها.

وبالعقل، لا يزال هناك رفض لمختلف ما يسمى ب «أصدقاء» الثورة السورية تقديم مساعدة سياسية وعسكرية لدعم المكونات الديمقراطية والشعبية للجيش السوري الحر، والجماعات الكردية، التي قاتلت الإسلامية الرجعية. ينبغي أن وتقاتل نظام الأسد والقوى الإسلامية الرجعية. ينبغي أن نتذكر أن هذه هي المكونات اللتين، الجيش الحر والجماعات الكردية، بالإضافة إلى الحركة الشعبية السورية، هما من قاتلا أولاً، ودفعنا ثمناً باهظاً، لتوسع القوات الجهادية في سوريا، في حين سمح نظام الأسد بتوسيعها وركز حملته القمعية ضد القوى الشعبية، المدنية كما المسلحة، الديمقراطية والتقدمية في البلاد.

لم يمنع الوضع الإنساني والسياسي الكارثي في سوريا استمرار المقاومة الشعبية، مع

أعربت عن دعمها لنظام السيسى يوم 9 ديسمبر 2014 خلال مؤتمر لمجلس التعاون الخليجي، بعد ضغوط من قبل ممالك مختلفة بمنطقة الخليج. يبقى مع ذلك أن نرى ما إن كان هذا سوف يتحول عملياً إلى دعم فعال لنظام السيسى. وفي الوقت نفسه، لم تقم حركة الإخوان المسلمون المقموعة بشدة بنقد ذاتي عميق بخصوص مرورها بالسلطة وسياساتها الاستبدادية والمضادة للثورة. منذ سقوط مرسي، عززت الحركة خطابها الديني العدواني ضد الأقلية القبطية المسيحية، متهماً إياها بكل أنواع المؤامرات وكونها المسؤول الرئيسي عن سقوط جماعة الإخوان المسلم من السلطة، في حين رفضت دعم المطالب الاجتماعية والعديد من الإضرابات العمالية المقموعة من قبل النظام. المطالب الوحيد لجماعة الإخوان، وشعارها الموجه لأعضائها، هو عودة مرسي، وهو بعيد عن أهداف الثورة (الديمقراطية والعدالة الاجتماعية).

سوريا

في حالة سوريا، بينما في الماضي كان حل نظام استبدادي من دون الأسد ومع بعض أقسام المعارضة السورية (الليبراليين والجماعة الإخوان المسلمون القريبة من الإخوان المسلمين) القريبة من الدول الغربية ودول الخليج، ولكن غير ممثلة للشوار السوريين، هو ما اختارته مختلف القوى الامبريالية الدولية والإقليمية، إلا أن هؤلاء الآخرين الآن يتفقون أن الأسد يمكن أن يبقى أخيراً، ويكون حليفاً في ما يسمى ب «الحرب ضد الإرهاب». سيتم إذن إخلاء

منذ وصول السيسى إلى السلطة، تم قتل 1400 على الأقل من أنصار الإخوان المسلمون، وسجن أكثر من 15000 من أنصار هذه المنظمة. لقد تم تناول دور الإخوان المضاد للثورة سابقاً، ولكن لا ينبغي أن يمنعنا هذا من شجب انتهاكات وجرائم نظام السيسى ضد أعضاء جماعة الإخوان، لأن هذا يشكل انتهاكاً للقواعد الحقوق الديمقراطية الأولية. التزام الصمت عن هذه الجرائم، يعني ترك المجال حراً للثورة المضادة، وخيانة للمبادئ الأساسية للدفاع عن الحقوق الديمقراطية.

لم تتوقف الحكومة المصرية عند جماعة الإخوان المسلمون، بل هاجمت أعضاء من المعارضة الليبرالية واليسارية، واعتقلت العديد من المناضلين، وذلك لأنهم انتهكوا القانون المثير للجدل الذي يحد من الحق في التظاهر. في مطلع يناير 2015، أصدرت وزارة العدل في نظام السيسى أيضاً أمراً بمصادرة أصول عدد من أعضاء الاشتراكيين الثوريين، وحركة 6 أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية، ضمن قائمة من 112 شخصاً متهمين بالانتماء إلى منظمة إرهابية. ويستند هذا الإجراء على قرار سابق للنظام العسكري يعتبر جماعة الإخوان المسلمون جماعة إرهابية. تواصل الثورة المضادة التي يجسدها نظام السيسى تقدمها، بدعم قوي من المملكة العربية السعودية وملكيات الخليج، وحتى رسمياً قطر. هذه الأخيرة، الداعمة لجماعة الإخوان المسلمون في مصر وفي أماكن أخرى، والتي لا تزال تستضيف مسؤولين لها،

القوات الرئيسيتين البارزتان والمهيمنتان على المشهد السياسي في المنطقة هما ممثلتا الأنظمة الاستبدادية السابقة، من جهة، والقوى الأصولية والرجعية الإسلامية بتنوعاتها المختلفة، من جهة أخرى. في تونس، على سبيل المثال، القوة التي تصدرت انتخابات أكتوبر الماضي والتي فازت في وقت لاحق بالبرلمانية في نوفمبر- ديسمبر 2014 هي نداء تونس، والتي تمثل مصالح الأنظمة القديمة لبورقوية وزين العابدين بن علي. وفي المركز الثاني جاءت الحركة الإسلامية الرجعية النهضة.

مصر

عودة ممثلي الأنظمة القديمة إلى السلطة لا يقتصر على تونس، بل هي ظاهرة إقليمية. في مصر، تمت تبرئة الديكتاتور السابق حسني مبارك في 29 نوفمبر 2014 من التهمتين الرئيسيتين الموجهة ضده: الفساد وخصوصاً دوره في القمع ووفاء أكثر من 850 متظاهر خلال الانتفاضة التي استمرت 18 يوماً وتسببت في سقوطه، في فبراير 2011. أبناء مبارك علاء وجمال، المتهمان باختلاس أو تسهيل تحويل أكثر من 125 مليون جنيه مصري (نحو 14 مليون يورو)، تمت تبرئتهما أيضاً، والتهم الموجهة لسبعة من كبار المسؤولين الأمنيين، بينهم وزير داخلية مبارك السابق حسيب العادلي، تم التخلي عنها... يسعى نظام السيسى فعلاً إلى إعادة تأهيل نظام مبارك الاستبدادي السابق ويشارك معه في مواصلة نفس السياسات.

بيان: فلسطين، الوضع والمهام

اللجنة العالمية للأمم المتحدة الرابعة - شباط/فبراير 2015

بنيت منذ 1967. - هدم جدار الفصل. - إطلاق سراح السجناء السياسيين لدى إسرائيل. - إنهاء فوري وغير مشروط لحصار غزة. هذا خطوة أولى على طريق حل سياسي قائم على تساوي الحقوق. إننا نساند كل أشكال كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تلبية حقوقه: - الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي. - حق اللاجئين في العودة أو التعويض للراغبين فيه. - حقوق متساوية لفلسطيني 1948. فضلاً عن هذا، نؤكد هنا أن لا غنى لتحرير الشعوب العربية من تفكيك الدولة الصهيونية، المجسدة لمشروع استعماري وعنصري في خدمة الامبريالية، وذلك من أجل حل سياسي ينتج لكافة شعوب فلسطين (الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي) العيش في ظل مساواة في كل الحقوق.

أن نعترف بها ونعززها ونوسعها، في احترام للتعددية وللخلاقات التكتيكية. يجب أن نحارب في حركة التضامن مع الفلسطينيين أي محاولة لإقامة تعارض بين السيرورة الثورية الإقليمية والنضال الفلسطيني، مذكّرين بوجه خاص بعداء أنظمة المنطقة التاريخي للمطالب الفلسطينية، ومؤكدين تكامل النضال ضد إسرائيل والنضال ضد الأنظمة. كما يجب تجميع دمج النضال الفلسطيني وباقي نضالات التحرر تمييزاً خاصاً في نظامنا لتكوين الأطر، بخاصة في مدارس المعهد الدولي للبحث والتكوين IIRE سندافع في كل تلك النضالات والنقاشات عن المطالب الواردة في مقرر المؤتمر العالمي لعام 2010: - الانسحاب التام الفوري وبلا شروط لجيش إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ 1967، ومنها القدس الشرقية - تفكيك مجموع المستوطنات التي

مع القوى والجمعيات المسلمة، بقدر إمكان وحدة العمل دون تخل عن المبادئ الأساسية، لاسيما رفض كل إضفاء للطابع الطائفي على المسألة الفلسطينية ورفض كل استعمال ديني للتضامن.

أخيراً، نؤكد على أهمية نسج، وتطوير، العلاقات مع اليسار الفلسطيني تنوعه، دون شروط مسبقة. يجب أن يتركز هكذا حوار على أشكال التعاون الممكنة داخل حركة التضامن العالمية من جهة، وحول منظورات إعادة بناء اليسار المناهض للامبريالية على صعيد إقليمي وعالمي، وحول ما يمكننا أن نسهم به، لا سيما بالدفاع عن وجهة نظر ماركسية ثورية. بهذا السدد، وأياً كان تقييمنا لما قد يعترى الجماعات والتصريحات المشتركة لليسار الثوري بالمنطقة من نقص وضعف تمثيلية، فإننا نعتبرها نقطة ارتكاز هامة: واجبا

جديداً يتعين التصدي له ببناء أوسع تبعيات جماهيرية ممكنة. طبعاً، يجب أن نحارب كل أشكال العنصرية في حركة التضامن مع الفلسطينيين، سواء كانت كره إسلام (اسلاموفوبيا) أو معاداة للسامية، وكذا كل تعاون مع قوى يمين متطرف. إن الأحداث الأخيرة بباريس وكوبنهاغن، حيث جرى اغتيال يهود عمداً، تؤكد على نحو أشد ضرورة النضال ضد كل أشكال الاستهجان على أساس ديني أو عرقي، وأهمية حضور الحركات والشبكات اليهودية المناهضة للاحتلال داخل حركة التضامن. يستلزم هذا تطوير حركة تضامن ثابتة على المبادئ، لكن دون تخل، بالبلدان الامبريالية، عن الانفتاح على السكان ذوي ثقافة عربية وأو إسلامية الذي يمثلون إحدى أهم الأوساط الملائمة للتضامن. المقصود إذن سعي إلى التعاون مع القوى الممثلة لأولئك السكان (أو تعميق ذلك التعاون)، حتى

الاجتماعية والحركة العمالية مع نظائرها الفلسطينية، من نقابات عمالية، وحركات فلاحين، وحركات نسائية، وحركات مثليين، وحركات الحقوق الإنسانية، والخ. تفيد هذه الشراكات مباشرة الفلسطينيين بوقف منطقي الغزل وتبيح، علاوة على ذلك، لحركات التضامن انغراساً أعمق في الديناميات الاجتماعية والسياسية الوطنية والإقليمية موسعة قاعدتها وإشاعها. لقد عززت الفوضى الناتجة عن الثورة المضادة بالمنطقة منطق نزوح اللاجئين الفلسطينيين صوب أوروبا بوجه خاص: يجب أن يكون أخذ هذا المعطى بالحسبان هما لحركة التضامن، براتباً مع حركات الدفاع عن حقوق المهاجرين واللاجئين. كما يمثل تجريم حركة [المقاطعة - سحب الاستثمارات - فرض العقوبات]، وحركة التضامن بمجملها، لاسيما بفرنسا، معطى

تتمة ص 15 ←

تتمة للصفحة 16



الشرق الأوسط، شمال افريقيا: السيرة الثورية في قبضة القوى الرجعية

بقلم: جوزيف ظاهر - السبت 28 فبراير، 2015



تمثلو الأنظمة القديمة أنفسهم باعتبارهم المدافعين عن الحداثة، والمنقذين لوحدة الوطن وأبطال المعركة ضد «الإرهاب». وتقدم القوى الإسلامية الأصولية الرجعية نفسها من جهة باعتبارها الضامنة للدين الإسلامي والأخلاق وأصالة الهوية الإسلامية والعربية، وكل ذلك مع ضمان الارتباط مع «الأمّة» (جماعة المؤمنين أو «الأمّة») الإسلامية.

هاذين الخطابين، وإن اختلفا في المظهر، لا ينبغي أن تجعلنا ننسى أن الحركتين تشتركان مشروعا سياسيا متشابها جدا: الحد من الحقوق الديمقراطية والاجتماعية الممنوحة مع السعي لضمان نظام الإنتاج الرأسمالي ومواصلة سياسات الليبرالية الجديدة التي أدت إلى إفقار الطبقة العاملة في المنطقة. وبالمثل، هاتين القوتين المضادة للثورة لا تتردد في استخدام خطاب يهدف لتقسيم الطبقات الشعبية وتعارضا على أسس طائفية دينية وعرقية وجنسية وجغوية الخ.

الاختلافات السياسية التي اختارت وتختار دعم واحدة من هاتين القوتين المضادة للثورة، من خلال تقديمها كخيار «أهون الشرين»، تختار فعلا خيار الهزيمة والحفاظ على النظام الظالم الذي تزرع تحته الطبقات الشعبية في المنطقة. ليس دور الثوريين الاختيار بين فصائل مختلفة من الرجوازية ومن القوى المضادة للثورة، المدعومة من القوى الرجعية أو من الإمبرياليات الصغرى. لذا يجب بشكل خاص التشديد لهذا الغرض على التركيز الإقليمي للنزعة المضادة للثورة، حيث تمثلهما المملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين من جهة، التي تناصر قوات الأنظمة القديمة، ومن جهة أخرى قطر التي تدعم القوى الإسلامية الأصولية.

دور التيارات التقدمية هو معارضة القوى المختلفة المضادة للثورة وبناء جبهة مستقلة عن كلا أشكال الرجعية هذه. يجب على القوى التقدمية أن تقوم على أسس ديمقراطية واجتماعية، ومنهضة للإمبريالية ومعارضة لكل أشكال التمييز وتعمل على إحداث تغيير جذري في المجتمع في إنشائيكية من أسفل تجعل من الطبقات الشعبية فاعلا للتغيير.

في مواجهة هذه الاشتباكات أو التواطؤات بين قوى الرجعية، ليس علينا أن نختار واحدة من أشكال الرجعية. علينا دعم وبناء وتنظيم بديل شعبي وجذري من أجل الأهداف الأصلية للثورة: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

جوزيف ظاهر

هوامش:
(1) هذه المجموعة تمتد من حركة الإخوان المسلمين حتى مختلف الجماعات الجهادية. هذه القوى ليست متماثلة بالطبع، هناك اختلافات كبيرة بينهما، لكنها تشترك في موقف مضاد للثورة في مواجهة الحركة الشعبية وأهداف الثورة.

(2) أغلبية سكان البحرين شيعية. في حين أن الأسرة الحاكمة آل خليفة سنية.

(3) كان الرئيس مرسي دعا مثلا محمد فريد خميس لتكون ضمن وفد إلى الصين، وهو رئيس شركة التساجون الشرقيون وهو عندها عضو المكتب السياسي وبرلماني للحزب الوطني الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم سابقا زمن مبارك. وشارك أيضا ضمن الوفد عضو آخر في المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي ومقرر من نجل الرئيس السابق، جمال مبارك: شريف الجبلي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ووابطرون بولي سيرف Polyserve. وهي مجموعة متخصصة في الأسمدة الكيماوية.

إمكانية العمل مع نداء تونس، وأضاف أن حزب النهضة هو الذي حال دون إقرار قانون تحسين الثورة، ما سمح لأشخاص ينتمون إلى النظام السابق بالترشيح للانتخابات. وقال نائب رئيس النهضة عبد الفتاح مورو إنه ليس ضد أن تكون النهضة جزء من الحكومة المقبلة. وقال القيادي في حركة نداء تونس والمرشح لرئاسة الجمهورية، الباجي قائد السبسي، أيضا أن حركة النهضة ليست عدوا، بل وقال إنه إذا كانت المصلحة العليا للدولة تتطلب ذلك، لن يتردد نداء تونس أبدا في تشكيل جبهة مع النهضة.

خلال الجلسات الأولى للبرلمان التونسي الجديد، لوحظ هذا التعاون. التصويت الوحيد الذي اتخذ يوم 2 ديسمبر ينطوي على عطلة لمدة 48 ساعة، لإنجاح مزيد من الوقت لنداء تونس والنهضة للتفاوض فيما بينهم و/أو استرداد كل منهما لحلفاء. كانت الجبهة الشعبية المجموعة البرلمانية الوحيدة المعارضة لذلك، والتحق بموقفها عدد قليل من المستقلين. عند الجلسة الثانية يوم 4 ديسمبر صوت كل من نداء النهضة مرة أخرى للحقائب السيادية. وقال الغنوشي في أواخر ديسمبر إن نداء تونس ليس ممثل النظام القديم وأعرب عن ثقته بقائد السبسي، الذي كان جزءا من الثورة.

رئيس الوزراء الجديد، الحبيب الصيد، يمثل إلى حد كبير هذا التقارب في المصالح. كان وزير الداخلية في عام 2011، في الحكومة المؤقتة للقائد السبسي، حينئذ رئيس الوزراء بعد سقوط الدكتاتور زين العابدين بن علي، ولكن في وقت لاحق، مستشار للشؤون الأمنية لخليفته الإسلامي حمادي الجبالي. في السابق، تحت زين العابدين بن علي، كان السبسي رئيس أركان وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون البيئة. وقد أعربت النهضة عن استعدادها «للتعاون الكامل» معه.

وقال بارون الأعمال والداعم للنهضة، محمد فريخة في وقت سابق أن جمعية أرباب العمل التونسية قد اقترحت على مختلف الأطراف، بما في ذلك النهضة، دمج رجال الأعمال في قوائمها، مشيرا إلى أن هناك توافقا معينا في الآراء بشأن الخط الاقتصادي، ولا سيما بين النهضة، ونداء تونس وغيرها مثل أفاق تونس (حزب مفرد النزعة الليبرالية).

ضد تنويع الثورة المضادة هذه التنويعات اثنين، تمثلوا الأنظمة القديمة والقوى الإسلامية الأصولية الرجعية وهم أعداء شرسون للأهداف الأولية للسياسة الثورية. وقد تم فعلا الهجوم على حركات شعبية ومناضلين ومجموعات حاملة لهذه الأهداف من طرف هاتين القوتين.

تتعلق الأمر بقوتين مضادتين للثورة، أبعد من اختلاف خطابهما. يقدم

والاشتباكات عنيفة بين القوى السياسية المتصارعة. هناك رسميا في البلاد حكومتين برلمانان متوازنان، واحد قريب من ميليشيا فجر ليبيا، يعتبر ائتلافا لميليشيات مصراتة والإسلاميين، ويسيطر على طرابلس، والآخر والمعترف به من المجتمع الدولي ويوجد في طبرق قرب الحدود المصرية. وقد بدأت مشاورات في 14 يناير في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، في محاولة لوقف الأعمال العدائية بين الأطراف السياسية المختلفة. نمت العديد من الميليشيات المسلحة خارج نطاق السيطرة، وفرضت قوانينها في بعض المناطق. بالتالي أصبح جنوب البلاد مسرحا لاشتباكات قبلية في سياق صراع على السلطة من أجل السيطرة على التهريب في الصحراء. لم تستعد ليبيا حكومة مستقرة منذ سقوط الدكتاتور القذافي أكتوبر 2011 ومرت تحت سيطرة ميليشيات المتمردين السابقين الذين يتنافسون على أراضي هذا البلد الصحراوي الشاسع الغني بالنفط.

تعارضات وتواطؤات

على منوال ما جرى في تونس خلال الانتخابات التشريعية، ومثل قمع الإخوان المسلمين في مصر، يمكن أن ينظر للتعارضات بين ممثلي الأنظمة القديمة والقوى الإسلامية الرجعية والأصولية. هذا لا يعني أن المواجهات بين القوتين لم يترك مجالا للتخالفات والتعاون في أوقات معينة. يجب أن نتذكر أنه بعد سقوط مبارك حافظت حركة جماعة الإخوان المسلمين في مصر على علاقات جيدة وحتى تعاونت مع قادة الجيش، حتى الاطاحة بمرسي في يوليو عام 2013.

وبالإضافة إلى ذلك، عندما سيطر الإخوان المسلمون على البرلمان وشغلوا رئاسة الحكومة، فإنهم لم يتحدوا السلطة السياسية والاقتصادية للجيش، ولا استنكروا دوره القمعي ضد الحركة الشعبية، على سبيل المثال خلال 18 يوما من انتفاضة عام 2011 أو خلال جرائم ماسبيرو في نوفمبر 2011 ضد المتظاهرين الأقباط. اقتصاديا، كانت جماعة الإخوان المسلمين تتبنى السياسات النيوليبرالية لعهد مبارك، منتقدة فقط المحسوبية وفساد النظام. ولم يمنعه ذلك من التعاون مع شخصيات معينة في عالم الأعمال، وثيقة الصلة بنظام مبارك. شجع برنامجهم السياسي والاقتصادي التفكير المتسارع للخدمات الاجتماعية للدولة لصالح دور أكبر للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية الدينية.

في تونس، تعاون نداء تونس والنهضة في مناسبات عديدة سابقة ولم يخفيا نيتهما القيام بذلك مستقبلا. في مقابلة

واسعة، مما تسبب ليس فقط بوقف هذه الإجراءات ولكن أيضا الاستقالة القسرية لرئيس الحكومة الإسلامي علي العريض.

البحرين واليمن وليبيا في بلدان أخرى، يتجاذب السيرة المنطقة في عام 2011 أيضا مواقف صعبة. في البحرين، يواصل النظام الملكي لآل خليفة قمع منظمات المعارضة الخليج التي تتهم، بشكل مضلل، إيران بدعم المتظاهرين وبأنها تريد القيام بانقلاب.

ما فتأ النظام الملكي آل خليفة يستغل باستمرار التوترات الطائفية ضد الشيعية، الخاضعين لتمييز كبير جدا على المستوى السياسي والاجتماعي، وذلك لتقسيم الطبقات الشعبية وتشويه سمعة المحتجين المعادين للنظام. وتواصل الأجهزة القمعية للمملكة قمع العديد من المظاهرات الشعبية، بعنف، في حين أن جرت «الانتخابات» منذ بضعة أشهر، وتمت مقاطعتها تماما من قبل المعارضة ككل التي تسائل انعدام الشفافية والديمقراطية.

البرلمان الجديد خاضع كليا للنظام القائم. لقد اعتقل الشيخ علي سلمان زعيم حزب المعارضة الرئيسي الشيعي البحريني (الحزب المحافظ الوفاقي، الذي يريد نظام ملكي دستوري، وليس سقوط النظام). في أواخر ديسمبر وما زال رهن الاحتجاز. وزعم احتجاجات جد منتظمة وقليلة الزخم، لا تزال الدول الغربية تدعم نظام آل خليفة، وخاصة الولايات المتحدة التي لديها الأسطول الخامس بالبحرين. ترى واشنطن قاعدتها العسكرية في البحرين، على أنها الثقل الموازن الرئيسي لجهود إيران المزعومة لتطوير قواتها المسلحة وتهدد الخليج.

في اليمن، الحل الذي تم التفاوض بشأنه من قبل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في عام 2011، المرتكز على الحفاظ على النظام القائم وإشراك قوى سياسية أخرى، مع دفع الدكتاتور علي عبد الله صالح للرحيل، تم دمه بالانسلاء على العاصمة صنعاء من قبل ميليشيات الحوثي (متمردون شيعية) في سبتمبر عام 2014. برفض الحوثيين المكانة المتروكة لأصالح في «الحكومة التوافقية» الناتجة من الحل التفاوضي، وأيضاً ضمان الحصانة للرئيس المحلوق. وهم يطالبون أن تمنح للأقنية الشعبية حقائب وزارية في الحكومة التي تتألف من غالبيتها من مؤيدي الحزب السني التجمع اليمني للإصلاح، الفرع اليمني لجماعة الإخوان المسلمين.

وقد كانت الفوحات الترابية للحوثيين سهلة بسبب ضعف الدولة منذ انتفاضة عام 2011 على خلفية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العميقة. وتشهد البلاد الآن صراعا عسكريا بين القوى السياسية المتنافسة، فضلا عن الاحتجاجات الشعبية. وقد تفاقمتم الأزمة في الآونة الأخيرة عندما اقترحت ميليشيا الحوثي مجمع القصر الرئاسي وحاصرت مقر رئيس الوزراء في العاصمة.

واحدة من نقاط الخلاف الرئيسية هي التعارض، المخطط مع القضايا القبلية والطائفية (مع الحوثيين، المتحدرين من تبار شيعي ضد مجموعات سنية بعضها يعلن الولاء لتنظيم القاعدة)، بين مشروع دولة فيدرالية تتألف من ست مناطق، تمت الموافقة عليه في يناير عام 2014 بعد مؤتمر الحوار الوطني، ومشروع ميليشيا أنصار الله القريبة من الحوثيين الذي يريد دولة تتشكل من منطقتين.

أنها ضعفت، في مناطق مختلفة من سوريا ضد استبداد قوات الأسد والمجموعات الإسلامية الرجعية والجهادية. خرجت مظاهرات شعبية ضخمة في أوائل يناير في ضواحي دمشق، في بيت سحم، ضد السلوك الاستبدادي لجهة النصرة، وفي نفس الوقت تردد شعارات ضد نظام الأسد. في المناطق حلب «المتحررة»، دعت جماعات ثورية لإضراب عام احتجاجا على خطف العاملين في المجال الطبي من قبل قوى جبهة النصرة. وفي حي الأواغ في حمص، نظمت مظاهرات بشعارات مطالبة بسقوط النظام. يجب أن نعرف أيضا أنه خلال شهر ديسمبر أن «عمال نظافة» المناطق «المتحررة» في حلب احتجوا ضد تأخر صرف الأجور وخفض رواتبهم من قبل الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية (المعارضة السورية القريبة من دول الخليج والدول الغربية).

تونس

في تونس، كما تمت الإشارة أعلاه، فإن القوات التي جاءت على رأس نتائج الانتخابات هما نداء تونس الممثل لمصالح الأنظمة السابقة لبورقيبة وزين العابدين بن علي، والحركة الإسلامية الرجعية النهضة، التي كانت في السلطة منذ أكتوبر 2011 يتحالف مع المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل، الذي كان ينظر لهما حينئذ كأحزاب «ديمقراطية اجتماعية». بدأ إذن نداء تونس كاختيار أكثر جاذبية بالنسبة لمنظمات أرباب العمل التونسيين، والحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية. من جانبها، قامت النهضة وهي في السلطة بمواصلة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفالقة الليبرالية المنتهجة في عهد بن علي. والتزمت النهضة أيضا بحماس بالوفاء بالتزامات تونس مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتلقت قروض جديدة تتجاوز المليارات. في نفس الوقت، تم اعتبار الغالبات الكفاحية ومطالب العمال في بعض الأحيان أنها مبالغ فيها. بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي اتهمه الغنوشي (رئيس النهضة) في مقابلة في يوليو 2014 أيضا بأنه إرث مفرد وأنه ليس مؤسسة «طبيعية» للمجتمع الإسلامي.

لم يوقف وصول النهضة إلى السلطة أعمال العنف ضد المعارضين، كما شاهدنا مع الاغتيالات السياسية. لقد نفذت العديد من الهجمات من قبل الميليشيات، التي تعتبر موالية للنهضة، والمدعومة «رابطات حماية الثورة»، وأيضاً من طرف الجماعات السلفية. وقد استهدفت الحركات السياسية والاجتماعية المختلفة: التجمعات السياسية للجهة الشعبية أو مكوناتها، فضلا عن نشاطه آخرين وجمعيات (بما في ذلك الفنانين الذي منعوا من إقامة حفلات بمرور «انتهاك للمبادئ الإسلامية»). ناهيك عن هجوم رابطات حماية الثورة على مقر العام التونسي للشغل في تونس بالعصي والسكاكين وقنابل الغاز، مما خلف أكثر من عشرة جرحى 4 ديسمبر 2012، في الذكرى الـ 60 لاغتيال زعيم الحركة النقابية التونسية ومؤسسها، فرحات حشاد. ورافق هذا العنف اشتداد القمع الذي تمارسه الدولة ضد المعارضين، وخصوصا اعتقال العديد من النقابيين عدة مرات بسبب أنشطتهم النقابية.

قبل أن تضطر إلى مغادرة السلطة، صوتت النهضة وحلفائها على ميزانية تكشف وسياسات معادية للمجتمع ومعدية للشعب. وكانت التدابير الفريبية الجديدة المضرة صراحة بالطبقات المتوسطة والشعبية العمل المفجر لحركة احتجاج



تتمة .. ص 14

بيان: فلسطين، الوضع والمهام

– شباط/فبراير 2015

اللجنة العالمية للأمم المتحدة الرابعة

تعريب: جريدة المناضل-ة



الوضع

كان يندرج هذا المنطق في الديناميات السابقة لاتفاقات أوسلو (1993-1994)، أي في سيرورة مديدة من نزاع الأراضي والتطهير العرقي، على نطاقات وبوتائر متباعدة حسب الطرف، فإن الوضع الراهن غير قابل للفهم سوى بدمج تعديلات ناتجة عن دخول حقبة «الحكم الذاتي الفلسطيني»، أي نهاية احتلال الجيش الإسرائيلي المباشر للتركيزات السكانية الفلسطينية الرئيسية؛ ووجود جهاز سياسي- إداري وقمعي فلسطيني (السلطة الفلسطينية)؛ وإهمال اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بالخارج.

في الانتفاضة الثانية، في أيلول/سبتمبر 2000، انفجرت التناقضات المتأصلة لـ «عملية السلام»، ومن ثمة لمهام السلطة الفلسطينية، ألا وهي صد المطالب والمقاومة الفلسطينية بإعادة توزيع المساعدات الدولية وبالقمع دون الحصول، في الآن ذاته، على أي كسب سياسي حقيقي. كانت حركة التمرد المنطلقة شهر سبتمبر 2000 تعبيراً عن رفض قطاعات عريضة من المجتمع الفلسطيني البقاء في صمت إزاء عملية إعادة تنظيم الاحتلال الإسرائيلي المسماة زوراً «عملية سلام» وبوجه تسارع للاستيطان غير مسبوق، وقد زاد اكتشاف الاتفاقيات داخل السلطة الفلسطينية بين أنصار توازن مع مرجع بين النضال ضد الاحتلال والتعاون مع سلطات الاحتلال من جهة، وأنصار الاندماج في الآلية الاستعمارية من جهة أخرى.

أدت شراسة القمع الإسرائيلي، عبر تصفية واعتقال آلاف المقاومين، المتحدرين منهم من حركة فتح، إلى تعزيز التيارات الأكثر استسلاماً في القيادة الفلسطينية، وكسرت وفاة ياسر عرفات وحلول محمود عباس مكانه تلك التوازنات الجديدة تكريساً جلياً. ومنذ العام 2005، تضطلع السلطة الفلسطينية، بقيادة عباس وحاشيته (القديمة والجديدة)، على أكمل وجه بدورها كمتعاون مع قوات الاحتلال الإسرائيلية، لا سيما مع إعادة هيكلة مصالح الأمن الفلسطينية في ظل وصاية أميركية. هذا فضلاً عن قيام السلطة الفلسطينية، بحفز من الوزير الأول سلام فياض (موظف سام لدى صندوق النقد الدولي سابقاً)، بتسريع واستكمال إخضاع الاقتصاد الفلسطيني للنظام الرأسمالي المعول وملمشلة المحلل الرئيس، أي إسرائيل، ولئن تظل داخل جهاز السلطة الفلسطينية قطاعات وطنية، متحدرة من حركة فتح، معارضة للتدبير المشترك مع قوة المحتل، فإنها عرضة لتهميش متزايد.

كان فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في العام 2006 تعبيراً جديداً عن رفض أكثرية المجتمع الفلسطيني الخضوع للأوامر الغربية والإسرائيلية

وعن منح القيادة الاستسلامية والفاسدة في السلطة الفلسطينية أي مساندة. ولا يماثل السكان بين تلك القيادة وحركة فتح، لأن قادة بارزين في السلطة الفلسطينية هم من هزم في الانتخابات (تصويت حسب الدوائر الانتخابية) وليس حركة فتح، التي حصلت على نسبة أصوات أقل بالكاد من نظيرها لدى حركة حماس على الصعيد الوطني (تصويت بالقوائم الانتخابية).

أدى فوز حركة حماس وتحكمها التام بقطاع غزة، رداً على محاولة الانقلاب التي دبرها محمد دحلان (من قادة حركة فتح) ودعمتها مباشرة أو مدارة الولايات المتحدة الأميركية ومصر وإسرائيل، إلى مواجهة حركة حماس لتناقضات أوسلو. وباتت الاتفاقيات متزايدة الجلاء داخل حركة المقاومة الإسلامية بين أنصار مواصلة المقاومة، حتى المسلحة ضد إسرائيل (ومن ثم مواجهة مع قيادة عباس) من جهة، وأنصار تقارب مع قيادة عباس (ومن ثم سلام بارد مع إسرائيل) من جهة أخرى.

بوجه الإنكساليات ذاتها التي واجهتها حركة فتح في سنوات الحكم الذاتي الأولى، أي تعارض التسيير المشترك لهياكل مدمجة في آلية الاحتلال ومواصلة النضال ضد المحتل، أفلحت حركة حماس في صيانة وحدتها بجمع تدبير زبائني لجهاز الدولة الصغرى في غزة والأصطلاح بالكفاح المسلح (جنب المنظمات الفلسطينية الأخرى، لكن على نحو أبرز وأوسع)، لا سيما في حال عدوان إسرائيلي. هكذا صانت حركة حماس مشروعيتها لدى المستفيدين مباشرة (المستفيدين من ربح جهاز الدولة الصغير) المؤيدين لتهدة العلاقات مع إسرائيل من جهة، وبعض القطاعات من الأشد عرضة للتهميش (بخاصة في مخيمات اللاجئين) المعارضة لهذا تهدة.

يستند هذا التوازن غير المرجح، فضلاً عن ذلك على خطاب ينتج توحيد فئات اجتماعية ذات مصالح مادية متباعدة، وحتى متناقضة، أي الطوبويانية الرجعية لدولة إسلامية في فلسطين يظل إظهاره الترابي والزمني غامضاً عن قصد. ليست المرجعية الدينية حركاً على حركة حماس، وليست خط التمييز السياسي المركزي في الساحة السياسية الفلسطينية، لكن مكانتها المركزية وتعبيراتها في مشروع حركة حماس وممارستها (استبعاد النساء، استبدال السياسي بالشأن الديني، تداخل مناهضة الصهيونية ومعاداة

الامبريالي العالمي، وتستفيد من دعم مؤكد، ومن مساندة مباشرة من كل البلدان الغربية تقريباً. ولا تقضي التوترات القائمة بين إدارة أوباما وحكومة نتانياهيو إلى أي ضغوط على إسرائيل، إذ ليس بوسع الولايات المتحدة الأمريكية، بوسعها من ضعف بالمنطقة، دخول مواجهة مفتوحة مع الحليف الإسرائيلي. ومن جانبها، تقوم بعض الدول أكثر نقداً لسياسة إسرائيل (البرازيل، تركيا، وحتى الصين) بتطوير علاقات عسكرية وتجارية متنامية مع دولة إسرائيل. وإن كان ثمة مؤخراً ببلدان أوروبية مختلفة تصويت يوصي بالاعتراف بدولة فلسطين، معبراً عن غبط إزاء عنف إسرائيل وغطسها وتعنتها وعن عزلة إسرائيل البارزة باطراد، فإنها لا تعبر البتة عن تغير فعلي في ميزان القوى الدبلوماسي. وتجتاز السبورة الثورية العربية، التي كانت فتحت إمكان فك عزلة الفلسطينيين إقليمياً، حقبة تراجع مع تطور الثورة المضادة بكافة أشكالها (سواء تعلق الأمر بالأنظمة أو بالأصولية الإسلامية). لم تمن السيرورة بهزيمة، وما أبعاد المنطقة من الاستقرار، ويتعين ترقيب تطورات، بخاصة في سوريا ومصر، قد يكون لها تأثير على الوضع الفلسطيني. لكن التراجع يفيد أنيا دولة إسرائيل، مع نزاعات قصوى بين البلدان العربية وتعاون بعضها (مصر، الأردن، بلدان الخليج، الخ) تعاوناً كثيفاً مع إسرائيل. وتطرح بالأحرى عزلة الفلسطينيين، بوجه دولة إسرائيل المتمتعة بأشكال دعم متعددة، ضرورة ومركزية التضامن العالمي من أجل تغيير ميزان القوى.

المهام

شهدنا، منذ زهاء ثلاث سنوات، انعطافاً تكتيكياً لدى القيادة الفلسطينية (عباس)، التي اختارت اللجوء مباشرة إلى المؤسسات الدولية، متحجرة جزئياً من اكرهات أوسلو، وطالبت بالعصوية في منظمة الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها، وبالعصوية في المحكمة الجنائية الدولية، وسعت إلى استصدار مصادقة منظمة الأمم المتحدة على قرار يطالب بجدول زمني لانسحاب جيش إسرائيل من الأراضي المحتلة بعد 1967، الخ. وبديل فشل المحاولة الأخيرة على حدود هذا الانعطاف التكتيكي، وكذا شأن التهديدات بعقوبات مالية، لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، في حال مساع معيقة لدى المحكمة الجنائية الدولية، وهي عقوبات التي قد تشل اشتغال المؤسسات الفلسطينية، لا بد من إقرار أن هذه المساعي تنم، من جانب قسم من القيادة الفلسطينية، على وعي بآفاق «عملية السلام» والمفاوضات الثنائية بتحكيم أميركي، بالرغم من أن عباس وحاشيته لا يفكرون صراحة، لحد الآن، في قطع صريح مع اتفاق أوسلو،

بل في مجرد تحسين لميزان القوى مع إسرائيل. وتمثل هذه المساعي، فضلاً عن ذلك، صدى مشوها لتطلع متنام القوة لدى السكان الفلسطينيين بالأراضي المحتلة إلى تخلص من أغلال «عملية سلام» تُعيد كل يوم أكثر منظور تلبية حقوق الفلسطينيين الوطنية.

معاناة هذا الواقع هو ما حدا بالمباردين الفلسطينيين إلى نداء «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» BDS، الموجه في تموز/يوليو 2005، الذي يسجل، دون اتخاذ موقف، بصدد نوع الحل على المدى البعيد، فشل الإستراتيجية المتفاوض عليها واختلال ميزان القوى، مستهدفاً عزل دولة إسرائيل، سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، إلى غاية تلبية حقوق الفلسطينيين الوطنية. إن المقصود فعلاً بحملة «المقاطعة- سحب الاستثمارات- فرض العقوبات» هو التحلي عن منطق المفاوضات الثنائية و«المساومة المقبولة» من أجل تطوير آليات إكراه أخرى غير لغة القوة. كما يفرض أيضاً القطع مع منطق المواجهة العسكرية مع إسرائيل، هذا الطريق المأزق بالنسبة للفلسطينيين، ومرافقة ضغوط خارجية بإعادة تطوير حركة شعبية داخل.

تتيح حملة «المقاطعة- سحب الاستثمارات- فرض العقوبات» للتضامن العالمي أداة تنديد أساسية ووسيلة ضغط ليس إزاء إسرائيل وحدها، بل حتى الدول المتواطئة مع الاحتلال، وكذا الشركات الرأسمالية متعددة الجنسية المستفيدة من بمشاركتها

المباشرة أو المداورة في استغلال الأراضي الفلسطينية اقتصادياً. منذ زهاء خمسة عشر سنة، وبالأحرى منذ مآلح غزة في شتاء 2008-2009، شهدت حملة «المقاطعة- سحب الاستثمارات- فرض العقوبات» تطورا مهماً على صعيد دولي، وباتت نشاطاً مركزياً لحركة التضامن، التي أحرزت انتصارات هامة، في مجالات المقاطعة وسحب الاستثمارات بوجه خاص. ينشد المبادرون الفلسطينيون في حملة «المقاطعة- سحب الاستثمارات- فرض العقوبات» إبداعية حركات التضامن العالمية وحسها التكتيكي كي تهتم في بلدانها بمختلف أوجه حملة «المقاطعة- سحب الاستثمارات- فرض العقوبات» تبعاً للأوضاع الوطنية والإقليمية. يمكن على هذا النحو التقدم بمختلف المطالب، حسب البلدان والمنطق، بتفضيل مطالب قد يكون لها تأثير فعلي على إسرائيل، من قبيل إلغاء اتفاقي الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل، والوقف الفوري لمشاركة مصر في حصار غزة، وفتح مبرر رفح، وحظر السلاح، وإنهاء التعاون العسكري والاقتصادي (مثل استغلال الغاز في البحر المتوسط)، وإطلاق سراح السجناء -لا سيما الأطفال- المعتقلين، الخ. الأمر الأساسي، مهما تنوعت التكتيكات التكتيكية، هو رفض كل تنازل جوهرى. لن تتوقف حملة «المقاطعة- سحب الاستثمارات- فرض العقوبات» إلا مع التلبية التامة والمكاملة لمجمل حقوق الفلسطينيين الوطنية، سواء فلسطينيي الأراضي المحتلة منذ العام 1967 أو فلسطينيي إسرائيل أو فلسطينيي المنافي.

من خلال حملة «المقاطعة- سحب الاستثمارات- فرض العقوبات»، وفضلاً عنها، يتعين علينا بوجه خاص أن نؤكد على توطيد الصلات والعلاقات والشراكات مع مختلف مكونات الحركة